الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا
١٨٣٢ ـ ١٩٤٩

الدكتور طالب محيبس حسن الوائلي
أستاذ التاريخ المساعد في كلية التربية ـ جامعة واسط

تعد الإصلاحات البرلمانية الثمانية، ـ ى أبرز معالم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في بريطانيا، فعلى الرغم من وجود إصلاحات برلمانية خلال القرن الخامس عشر . لكن إصلاح ١٨٣٢ يعد الإصلاح البرلماني الأول والأكثر أهمية، إذ ـ ت جلسات البرلمان (سلطاته تتزايد تدريجيا ابتداء من ا قرن التاسع عشر وما تلاه، بعد أن تطور أداءه السياسي منذ القرن الحادي عشر الميلادي ، وتشهد جلساته صراع ا سلم ا بين ممثلي حزبي الو گ (Whigs) والتوري (Tories) ، الأحرار والمحافظين فيما بعـ) لإقـ ار مراسيم تمنح فئات واسعة وطبقات من المجتمع البريطاني حقوقها الانتخابية والسياسية المهضومة من الطبقة الأرستقراطية القديما . فضلا عن منحهم الحقوق الاجتماعية خطت التشريعات البرلمانية خطوات ـ همة بعد لائحة الإصلاح البرلماني لعا ١٨٣٢ ، وتتويج الملكة فيكتوريا (Queen Victoria) سنا ٨٣٧ ، ولم يأت القرن العشر ـ ن، حتى كانت بريطانيا الدولة الديمقراطية ا فضل في القارة الأوربيا ، على لرغم من أن عجلة تطورها الديمقراطي لم تتوقف وتواصلت خلال نصف الأول من القرن المذكور . ـ هذا البحث يـ ناول دراسة الإصلاحات البرلمانية في ريطانيا ، تتبع واكتشاف الآليات والوسائل التي تمت بها الحركة بهدوء وتدرج، وأدى إلى تطور الحياة البرلمانية البريطانية العريق

أولا. الأوضاع في بريطانيا قبيل مرحلة الإصلاحات:

كانت ـ ثورة الصناعـ ة (Industrial Revolution) في بريطانيا وما نشأ عنه ا من تغييـ ات ، أهم الأحداث الأوربية في مطلع القرن التاسع عشر، وكان من أهم مظاهره ا تصاعد الهجرة من حقول الأرياف إلى مصانع المدن البريطانية لندن وبريستول وكلاسكو ومانشستر وغيره) بأعداد كبيرة قياسا مدن أوربا، عد إلغاء العبودية (Serfdom) ونظام النقابات (The Cooperation System) منذ ـ ة مبكرة، فضلا عن استحداث نظام التسييج (The Enclosure System ، إذ تم بين عامي ١٨٠٠ ٨٤٥ ، تسييج حوالي ٤٠٠٠ قرية بلغت مساحتها ستة ملايين أكر ، أي خمس الأراضي الصالحة للزراعة في بريطانيا،

إلى جانب ملايين أخرى من الآكرات من الأراضي المشاعة (Public) ، استت عمال الآلات بدل الأيدي العاملة، وحلول الإنتاج المعملي للبضائع محل الإنتاج البيتي الفردي ضيق النطاق، ، ارتفع مستوى معيشة عدد من السكان نتيجة تضخم الإنتاج الاقتصادي الهائل، كما شهد هذا العهد استفحال النظام الرأسمالي حين زاد عدد أفراد الطبقة الـ سطى البورجوازية ، وزاد عدد أفراد الطبقة العاملة زيا ة عظيم ة . ونـ م عن ذلك كله تطورات مهم ة على الصعيد السكاني إذ زاد عدد السكان في رتلـ ا وويلز وفي بريطانيا العظمى بصورة عامة زيادة كبيرة، بلغت نسبته ٠ % في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتصاعدت إلى ٠ % خلال العقد الثالث من القرن نفسه . وكما يوضحها الجدول التالي :

الإمارة	بريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز فقط			المملكة المتحدة (إنكلترا ، ويلز، اسكتلندا، ايرلندا)				
السنة	١٧٥٠	١٨٠١	١٨٣١	١٨٠١	١٨٣١	١٨٥١	١٨٧١	١٩١١
السكان / مليون نسمة	٦.٥	٩	١٤	١١	٢٤	٢٧	٣١	٤١

ا ما زادت تجارة بريطانيا من ٣٢ مليون باون سنا ٧٨٥ ، إلى ٤٥ مليون باون سنة ١٨٣٠ ، ثم إلى ٧٠ مليونا عا ١٨٥٠ ، وإلى ٥٤٦ مليون باون سنا ١٨٧٠ . أي أن نسبة الزيادة بلغت حوالي ٥٠ % بالنسبة لعا ١٨٥٠ ، ٠٠ % قياسا بالعا ١٨٧٠ . وبينما ازدادت تبعا لما تقد) مد ت الرأسماليين وثرواتهم، حصل ذلك على حساب الفقراء والبسطاء والعمال الذين اشتد بهم الضيق، بعد أن أخذت الدول الأوربية تحذو حذو بريطانيا في اس ال الآلات وتعمل على حماية المتاجر والمصانع الحديثة من ضغط المنافسة الخارجي . وقد ضاعف الأزمة أن الحكو ات اضطرت إ ى حماية محاصيل المزارعين الذين كانوا يخشون منافسة الدول ا خرى بعد انتهاء حروب نابليون . فارتفعت أثمان الغلال واشتد الضيق بالأهالي، فلم سـ فد العامة من الثورة الصناعية فائدة اقتصادية آنية، في وقت ا ز ت طبقة الرأسماليين بضمنهم الما ن والصيارفة وأقطاب التج رة وص اع المكائن، تثري بدرجة كبيرة و ت قو ة جدا، فأض ت ثروة إلى ثروتا ، لتتحول الأنظار إلى إصلاح النظام النيابي على نحو ما وقع في فرنسا أملاً في معالجة أسباب الأزما .

يمكن تلخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بريطانيا التي هيأت الأجواء لـ ركة الإصلاح بعوامل منها، نتائج الثورة الصناعية التي أظهرت تقادم النظام

الانتخابي وعدم ملاءمته التطورات الحاصلة في البلاد، واستخدام حزب الو گ قضية الإصلاح سلاحا ضد غريمه التوري الرافض له، والمشاكل الحقيقية التي انتابت النظام الانتخابي وأدت إلى الفساد وانتش ر الرشوة، والتحولات الديموغرافية وقلة عدد سكان بعض المناطق الانتخابية القديمة مقابل زيادة ونمو مدن كبيرة جديدة، فضلا عن الشروط المالية المفروضة على الناخبين [12] بدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر حملة لمطالبة بالإصلاح لاسيما بعد أحداث الثورة الأمريكية اتي رى حينها في مجلس العموم كل من تشارلز فوكس (Charles James Fox) [13] زعيم حزب ا گ ، ووليم بت (William Pitt) [14] زعيم حزب التوري، في التحدث عن توسيع حق الانتخاب وتمثيل المدن الصناعية الحديثة في البرلمان، فط رح وليام بت سنا ١٧٧٠ خطة إصلاح باءت بالفشل نتيجة رفض ر يس مجلس اللوردات اللورد كامدن (Lord Camden) لها [15].

إلا أن الثورة الفرنسيا ١٧٨٩ سرعان ما أوقفت حديث الإصلاح بعد نشوب الحرب بين بريطانيا وفرنسا في أعقاب عهد الإرهاب (Reign of Terror) ٧٩٣ ١٧٩٤ ، التي ساعدت على إذكاء الروح الوطنية البريطانية فيها وو ها ضد الخطر الخارجي، وكان من نتائج الثورة، ارتباط الإصلاح بالثورة لدى الكثيرين باستثناء فئة صغيرة من الراديكاليين في البرلمان التي ظلت مصر على الإصلاح البرلماني [16]، ففي سنة ١٧٩٣ تقدم شارل گ ري (Charles Grey) [17] بطلب إلى مجلس العموم لتوسيع حق الانتخاب وإصلاح م الانتخابات ، لكنه ووجه بالرفض [18] ، تمكن حزب التوري المتطرف في وطنيته ا ستمر ار في الحكم سنوات عديدة دون أن تزعجه المطالبة بالإصلاح البرلماني .

وفي مجال إنصاف الطبقات العاملة ، فإن البرلمان منع بين عامي ١٧٩٧ ١٨٠٠ إصدار أي مرسوم ينصا ه ، ا ظل العمال تحت رحمة رب العمل، إلى أن ألغي هذا المبدأ عام ١٨٢٤ . بعد أن تجددت المطالبة منذ سنا ٨١٥ ، ونمت تدريجيا خارج نطاق البرلمان والأ امگ ركية الأرستقراطيا [19].

وفي عهد الملك جورج الثالث (George III) ٧٦٠ ١٨٢٠) شهد البرلمان البريطاني تطورا مهما هو اتحاد بريطانيا وأيرلندا حت اسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا) (United Kingdom of Great Britain and Ireland) واتحاد برلمانيهما فأقر مرسوم الاتحاد في مجلسي العموم واللوردات البريطانيين في ٢٤ تمو ٨٠٠ ، وانعقد برلمان المملكة المتحدة لأول مرة في ٢٢ كانون الثاني ١٨٠١ ، ارتفع عدد نوابه من ٥٥٨ إلى ٦٥٨ عضو [20]. ما أدى إلى زيادة عدد مؤيدي الإصلاح داخل مجلس العموم حين فضّل الوطنيون الأيرلنديون) كما أطلقوا على أنفسهم التصويت إلى جانب

اللوائح الإصلاحية التي يطرحها حزب الو گ في مجلس العمو .

شهدت بداية حكم جورج الرابع (George IV) ٨٢٠ ١٨٣٠) انتهاج مبدأ التسامح الديني مع الكاثوليك، فقدم وزير الداخلية روبرت بيل (Robert Peel)[١] في ٥ آذار ١٨٢٩ لمجلس العموم لائحة تحرير الكاثوليك (Catholic Emancipation Bill، الذي مررها ونالت تأييد اللوردات[٢]. كما شهد عصره مطالبة بعض أعضاء حزب الو گ با صلاح البرلماني وقيادتهم التيار المؤيد له، لكن هذا التيار لم يحقق أهدافه خلال حكمه . بل حقق البرلمان انجازا مهما في هذا المجال في عهد خلفه الملك وليام الرابع (William IV)[٣]، كما سيمر بنا . كانت قضية تمثيل الأعضاء المنتخبين غير العادل للسكان ، أهم الحجج التي استخدمها مؤيدو ا صلاح[٤]. فقد كانت أعداد الناخبين في البلدات قلي ة قياسا بعدد نوابهم في مجلس العموم بالنسبة للمقاطعات ، فعدد ممثلي البلدات بلغ ٤٧٢ عضواً ينتخبهم ٢٠٩.٥٠٠ ناخب فقط، فيما بلغ ممثلي المقاطعات ١٨٦ ينتخبهم ٢٦٨.٥٠٠ ناخب، فضلا عن أن توزيع أعضاء مج لس العموم البريطاني قبل ١٨٣٢ لم يكن عادلا هو أيضا فقد كان يتكون من ٦٥٨ عضواً موزعين كالآتي[٥]:

الإمارات	المقاطعات	البلدات	عدد الأعضاء	عدد السكان	مجموع الناخبين
رتلگ ا	٨٠	٤٠٩	٤٨٩	١٢.٥ مليون	٤٣٥ ألف
ويلز	١٢	١٢	٢٤	١.٥ مليون	
اسكتلندا	٣٠	١٥	٤٥	٧ مليون	٤ آلاف
ايرلندا	٦٤	٣٦	١٠٠	٣ مليون	٣٩ ألف
المجموع	١٨٦	٤٧٢	٦٥٨	٢٤ مليون	٤٧٨ ألف

بمعنى أن متوسط عدد الناخبين لكل عضو يختلفون من إمارة لأخرى، فالمتوسط بالنسبة لانجلترا وويلز بلغ حوالي ٨٤٨ ناخبا لكل عضو، مقابل أقل من ٨٩ ناخبا لاسكتلندا، و ٣٩٠ ناخبا لأيرلندا، ا يما يمثل كل ناخب حوالي ٣٢ نسمة في إنجلترا وويلز، مقابل ١٧٥٠ في اسكتلندا، وحوالي ٧٧ نسمة لكل ناخب . فيما م ل كل شخص مشمول بالاقتراع في عموم البلاد حوالي خمسين مواطنا، ما يعني أن الفوارق بين الأقاليم كبيرة، لكن هناك فوارق أكبر

بين ممثلي كل بلدة ومقاطعة داخل هذه الإمارات، ما يستدعي إعادة نظر شاملة بهذا التوزيع .

تعاونت جهات عديدة لل طال ة بالإصلاح البرلماني في ظل ظروف الطبقة العاملة التي ساءت على الصعد كافة، ومن بينها :

١ . الأقلية الكاثوليكية في رتلگ ا واسكتلندا وأيرلندا الجنوبية، الذين لم يعاملهم القانون البر يطاني على قدم المساواة مع الإ امكيل ن أتباع الكنيسة الإ لگ يزية . وهؤلاء إلى جانب البروتستانت المنشق ن الذين لم يتبعوا الكنيسة الإ لگ يزية، سواء المشيخي ن (Presbyterians) [١٦] منهم أو اللوثر ن (Lutherans) ، الذين كانوا يدفعون العشور للكنيسة . هؤلاء جميعا طالبوا ا الإصلاح البرلماني بغ ية المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات . مع أن الأخيرين كان يسمح لهم ا بدخول الوظائف والجامعات . لذا أقر البرلمان عام ١٨٢٨ المساواة للبروتستانت المنشقين، كما أصبح منذ العام ١٨٢٩ ا مكن لكاثوليكي أن يكون عضوا في البرلمان .

٢ . الفئة المثق ة في بريطانيا، التي تضم عددا كبيرا من الكتاب والمؤلفين والشعراء، الذين دعوا للإصلاح البرلماني كل بطريقته الخاصة، منهم وليام و د ن(William Godwin) [١٧] ، وجرمي ام (Jeremy Bentham) [١٨] ، وقد هم بعض هؤلاء المثقفين بالإلحاد والفوضوية والتخريب، لأنهم دعوا لى تغيير نظام الحكم القائ .

٣ . عناصر الطبقة س ، التي بدأت بالظهور منذ فت ة طويلة لكنها ترسخت خلال سنوات الثورة الصناعية، وكانت تدفع الضرائب للدولة ن غير أن تحصل على حق التمثيل النيابي أو الحصول على الوظائف الحكومية، لذا تعاون عناصر هذه الطبقة مع حزب ا لو گ ضد حزب التوري، الذي كان في السلطة، يساعدهم في ذلك بعض أعضاء التوري الذين كانوا يؤيدون اتجاهات الو گ السياسية وأفراد الطبقة الوسط .

٤ . قيام انتفاضات ومظاهرات عمالية أسفرت عن تدمير بعض المصانع . ففي سنة ١٨١٩ اجتمع خمسون ألف شخص في متجر بغية التظاهر، وحي ما لم يتفرقوا أمر القائد الإنكليزي الدوق ن وتگنل (Duke of Wellington) [١٩] ، بإطلاق النار فوقع قتلى وجرحى سميت الواقعة باسم مجزرة بترلو (Peterloo Poets) ، سخرية ببطل معركة واترلو [٢٠] .

ثاني .. الإصلاحات البرلمانية ١٨٣٢ ـ ١٩٤٩:

تعد لائحة الإصلاح البرلماني لعا ١٨٣٢ ، أهم الخطوات واللوائح بعد أن شهدت الممارسات السياسية في أوربا نتقا ة كبيرة على أثر ثورة تموز ١٨٣٠ ، التي حدثت في

فرنسا أسقطت شارل العاشر (Charles X) [1] جاءت حكومة لويس فيليب (Louis Philip) [2] البرجوازية، فكان ذلك رد فعل غير مباشرة على بريطانيا إذ اشتدت المطالبة بالإصلاح [3]، فأسست جمعية لندن للإصلاح الجذري (London Radical Reform Association)، واتحاد بيرمنغهام السياسي (Birmingham Political Union)، فعملت هاتين الجمعيتين على لفت انتباه الرأي العام إلى ضرورة الحصول على الحقوق الدستورية وضرورة إيصال صوت المواطن عن طريق البرلمان، وطالبت بأن لا تؤجل عملية إصلاح نظام الانتخابات والنظر فيها في أقرب وقت ممكن [4]، لكن بعض أعضاء البرلمان من حزب التوري، أصروا على رفضه لاسيما و لنگتون رئيس الحكومة الذي قدم استقالة حكومته في ١٥ تشرين الثاني ١٨٣٠ [5].

أ. الإصلاح البرلماني الأول : لائحة الإصلاح لعام ١٨٣٢ وظهور الحركة الچارتية :

ألف اللورد شارلي الوزارة تشرين الثاني ١٨٣٠ – تموز ١٨٣٤) وهو من الوگ ومعروف بتأييده الإصلاح قدم جون رسل (1st Earl Russell) [6] إلى مجلس العموم لائحة إصلاحات في الأول من آذار ١٨٣١ عارضها أكثرية التوري، وصف فيها نظام الانتخابات أنه استغلال غير مبرر لانتخابات مجلس العموم، وتنازل المناطق والمقاطعات التي تضاءل ثقلها السكاني عن إرسال أعضاء للمجلس لصالح المدن الكبيرة الناشئة، وتقليل الشروط المالية بغية توسيع حق الانتخاب، وتضمنت اللائحة سحب حقوق راع ستين بلدة مندرسة منقرض (Effaced Boroughs) لمجلس العموم، لان نفوسها أقل من ألفي نسمة، وسحب حق ٤٧ بلدة من عضو واحد ذا ٤٠٠٠ - ٤٠٠٠ نسمة، وإعادة توزيع المقاعد لإعطاء مدن وبلدات جديدة ما تستحق من تمثيل [7].

وفي ٢١ آذار ١٨٣٠ رفض مجلس العموم اللائحة لأنها لم تحصل سوى على أغلبية صوت واحد ٣٠٢ ضد ٣٠١ من ٦٠٣ عضواً من الحاضرين ، لأن لوائح البرلمان تقتضي حصولها على أغلبية مريحة وليست هشة وبناءً على ذلك أقدم رئيس الوزارة اللوردي على اقتراح حل المجلس للملك وليام الرابع مدعوما بتأييد الرأي العام البريطاني وتأي يد نصف البرلمان للائحة الإصلاح، فتم ذلك في ٢٢ آذار ١٨٣١ ، وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها الوگ بالأغلبية، حينها قدم النائب رسل مدعوما من اللوردي لائحة إصلاح جديدة في ٢٤ حزيران، وبعد مناقشات طويلة وافق مجلس العموم عليها في ٨ تموز ٣٦٧ ضد ٣٦٦ [8].

وفي الثامن من كانون أول ١٨٣١ رفض مجلس اللوردات المكون من أغلبية تورية المشروع ١٥٨ ضد ١٩٩ من مجموع حضور ٣٥٧ ، فاقترحت الحكومة على الملك وليام

الرابع تعيين عدد آخر من حزب الو گ أعضاء في مجلس اللوردات ليصبحوا أكثرية، وليمرروا المشاريع المستقبلية، لكن لملك رفض ذلك ، ا لم يقدم الطلب خطي . ولم تمر سوى أربعة أيام على هذا التاريخ حتى طرح جون رسل مشروع إصلاحي جديد تم قبوله في النهاية ٥٥٣ ضد ١٣٩ ، كما تم تمريره في مجلس اللوردات بتاريخ ٧ أيار ١٥١ ضد ١١٦) لكنه اشترط تعديلات أساسية عليه، الأمر الذي عدته الحكومة إفراغ للمشرو ع من محتواه، وطالبت بتراجع المعارضة عن التعديلات، أو تعيين لوردات جدد [٩] .

استقا ري من رئاسة الوزارة، فأبدى دوق ; نوتگنا استعداده لتأليف الوزارة و ص ، ه على إجهاض المحاولات الإصلاحية، لكن المعارضة قامت بالعديد من الفعاليات الشرعية تلخصت في تحريض أنصار الإ لاح على معاكسة الحكومة تمكنت من إجبار التوري على التراجع عن عزمه على تشكيل الوزارة ; عاد الو گ إلى السلطة بعد أن تعهد الملك بالموافقة على تعيين الأعضاء الذين ريدهم الـ گ في مجلس اللوردات ، إذا احتاج الأمر إلى ذلك؛ لكن ذلك لم يحصل لأن اللوردات من أعضاء حزب التوري وافقوا مرغمين في الرابع من حزيران ١٨٣٢ على لائحة ا صلاح (Reform Bill) ١٠٦ ضد ٢٢ [١٠] ، التي ت د أهم اللوائح خاصة تعديل النظام البرلماني ! نها تحتوي على ثلاث نقاط أساسية هي :

ا . إعادة توزيع المقاعد البرلمانية توزيعاً عادلاً مع زيادة عدد الناخبين ع ى المدن الجديدة التي لم تمثل بعد في مجلس ا عموم فتقرر استحداث ١٤٣ منطقة انتخابية جديدة لكل منها نائب واحد ، منه ٦٥ للمقاطعات، ومثلها للبلدات التي كانت بدون تمثيل، وأن تكون خمس منه ! يرلندا وثمان لاسكتلند . كم قرر انتخاب نائب واحد عن كل منطقة يكون عدد فوسها بين ألـ ن ا أربعة آلاف نسمة، وبهذا خسرت ٣٢ منطقة انتخا ية نائـ ا إضافـ ا عنه ; جردت ست وخمسون منطقة سبق أن كانت تنتخب سابقـ ١١١ عضو ، كما منحت ٢٢ مقاطعة كبيرة جديدة حق انتخاب ممثلين عنه [١١] .

! . إعطاء حق التصويت لكل فرد يمتلك عقاراً لا يقل إيراده الس وي عن عشر باون ات في المدن، أو يسكن دارا إيجارها السنوي عشرة باونات سواء في المدن أ و البلدات، ومنح حق الانتخاب من يدفع ضريبة سنوية قدرها ٤٠ شلن [١٢] في البلدات أو استأجر لمدة ستين سنة أرضا واردها السنوي عشرة باونات، أو استأجر لمدة عشرين سنة أرضا و اردها الس نوي خمسين باوناً، و من يمتلك إقطاعا يدر خمسين باوناً في السنة [١٣] . لذلك ارتفع عدد الناخبين إلى ٨١٤ ألف شخص، أي أن نسبتهم زادت من ٢٥ % إلى ٤٥ % من مجموع سكان بريطانيا، واستطاعت بذلك الطبقة الوسطى أن تشترك في حكم البلاد دون استثناء ديني و مذهبي ، وصار هذ ك توزيعا جديدا لمقاعد مجلس العموم كما في الجدول [١٤] :

الإمارات	أعداد النواب			أعداد الناخبين		
	المقاطعات	البلدات	المجموع	المقاطعات	البلدات	المجموع
رتلگا	١٤٤	٣٢٧	٤٧١	٣٤٥ ألف	٢٧٥ ألف	٦٢٠ ألف
ويلز	١٥	١٤	٢٩	٦٠ ألف	١١ ألف	٣٧ ألف
اسكتلندا	٣٠	٢٣	٥٣	٣٣ ألف	٣١ ألف	٦٤ ألف
ايرلندا	٦٤	٤١	٤٠٥	٦١ ألف	٣٢ ألف	٩٣ ألف
المجموع	٢٥٣	٤٠٥	٦٥٨	٤٦٥ ألف	٣٤٩ ألف	٨١٤ ألف

[٢] وجوب إجراء الانتخابات خلال يومين فقط بعد أن كانت تجرى خلال خمسة عشر يوماً ، بغية إصلاح طريقة التصويت ، إلا أن هذه النقطة أهملت وظلت الانتخابات تجرى طوال أسبوعين إلى أن صدر قانون تمثيل الشعب لسنة ١٩١٨ [٥].

وعلى الرغم أن لائحة إصلاح عام ١٨٣٢ غير كافية لإصلاح النظام البرلماني والوصول إلى الديمقراطية المنشودة، لكنها تكتسب أهمية كبيرة تكمن في أنه :

١. أعادت توزيع المقاعد النيابية على المناطق بصورة عادلة، وبذلك خسرت المناطق الريفية السكان حق إرسال ممثلين عنها، بينما ربحت المدن الصناعية مثل مانشستر (Manchester) وبرمنگهام (Birmingham) هذا الحق، ويعد ذلك التغيير عادلاً وعملاً على طريق الديمقراطية .

٢. دلّ الإصلاح الدستوري لسنة ١٨٣٢ في بريطانيا على مرونة الدستور وتمركز النظام البرلماني فيها، وإمكانية حل المشكلات عن طريق البرلمان، وتغيير الدستور بدلاً من الالتجاء للثورة والعنف شجع الشعب البريطاني على زيادة الاعتماد على النظام البرلماني في حل المشاكل المستقبلية بواسطته .

٣. لم يكن الإصلاح البرلماني غاية بحد ذاته، بل وسيلة تمهد السبل للقيام بالإصلاحات الأخرى [٦].

وبعد تنامي الاتجاه المؤيد لحزب الوگ والمطالب الحرة في الحكومة والبرلمان بدأ هؤلاء يطلقون على حزبهم اسم الأحرار (Liberal Party) ، مع أنه ضم بين جنبيه جناحا يمينيا من الأرستقراطيين المتسامحين الوگ القدامى ، وجناحا يساريا يضم الراديكاليين، إلى

جانب الأحرار الحقيقيين) الذين يقفون في الوسط وهم الأكثرية [٧]، فيما أطلق التوري على حزبهم اسم المحافظين (Conservative Party) [٨].

وهكذا تضمنت هذه اللائحة السماح لأعداد أخرى من السكان بالمشاركة في الانتخابات، فتطور عددهم من ٤٧٨ ألف ناخب قبل لائحة الإصلاح إلى ٨١٤ ألف ناخب [٩]. فضلا عن انتزاع عشرات المقاعد من الأرستقراطية لصالح المدن المكتظة بالسكان والمدن الصناعية الكبيرة، كما قللت من السلبيات المرافقة للانتخابات والأموال التي تصرف عليه ، لكن التطور الأهم هو زيادة عدد نواب المدن والأقاليم ، تمكن أصحاب المصانع والرأسماليين والطبقة الوسطى، من الوصول إلى السلطة وكسر احتكار الأرستقراطية الزراعية للحكم ، بمعنى آخر أصبح عدد المدن الكبيرة المشمولة بالانتخاب التي يمثلها نائبان، ٢٢ مدينة، و ٢١ مدينة يمثلها نائب واحد [١٠].

وعلى الرغم من أهمية هذه اللائحة إلا أنها لم تحقق كل طموحات الطبقة الوسطى البرجوازية) التي أصبح لها صوت مسموع في هذه المرحلة بعد أن كان نفوذها ضئيلاً، ولم يرض عن هذه اللائحة عدد من الراديكاليين في البرلمان ، فضلا عن أنها لم تحقق عمال المدن حقهم في الانتخاب ودخول البرلمان ، لكنها خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى في طريق الديمقراطية، كما اكتشف عمال المدن أن الإصلاح المذكور لم يزد في أجورهم ولم يخفض ساعات عملهم بصورة ملموسة، ولم يضمن لهم العمل، لكنهم اعتقدوا انه يمكن الحصول على هذه المكاسب، إذا توسع الإصلاح توسعاً جذرياً، وإذا صارت للجماهير و لطبقة العاملة كلمة مسموعة في البرلمان [١١].

قد أدى توسع حق الانتخاب الذي ضمنته اللائحة إلى زيادة المنتخبين إلى الضعف ، ما أدى إلى وصول حزب الوسط (الأحرار) إلى الحكم بعد الانتخابات مباشرة بسبب سعيه قبول لائحة الإصلاح ، كما أظهرت الانتخابات الجديدة أن أكثر النواب كانوا من حزب الأحرار الذي نال تأييد الطبقة الوسطى ، وكان القانون يمثل البادرة الأولى تراجع نفوذ مجلس اللوردات لصالح مجلس العموم [١٢].

مثلت لائحة الإصلاح البرلماني ١٨٣٢ على الرغم من أهميتها، خيبة أمل للعمال لأنها لم تضمن لهم حق اختيار ممثليهم في مجلس العموم أو الترشيح له، لذلك اجتمعت القيادات العمالية وممثلو التيارات المتعاطفة مع حقوقهم لتأسيس حركة شعبية هي الحركة الجماهيرية (Chartism Movement) أو العرائضيين) التي طالبت بإصلاحات اقتصادية واجتماعية للطبقة العاملة عن طريق إجراء إصلاحات سياسية [١٣]، وهي برز النتائج التي تمخضت عن اللائحة .

ولدت هذه الحركة التي قادها الايرلندي فيركوز إدوارد أو كونور (Fergus E. O'Connor) [14]، في غمرة الكساد الاقتصادي للأعوام ٨٣٧ ٨٣٨ ، حين شاعت البطالة، وأخفقت نتائج قانون تعديل قانون الفقراء لعام ١٨٣٨ في كل أنحاء بريطانيا في تعديل أحوال البائسين، فانتشر البؤس والفقر [15]. واشتق اسمها من وثيقة الشعب (People's Charter) التي قدمت إلى البرلمان، وسارت بريطانيا بخطى وئيدة في عام ١٨٣٨ دعماً للنقاط الستة التي عدت بمثابة مبادئ لحركة الچارتيزم [16]. ونشرت وثيقة تأسيسها في ٦ آب ١٨٣٨، وعلى الرغم من أهمها عمالية في جوهرها غير أن بعض البرجوازيين الراديكاليين انضموا إليها في البداية [17]، ومن ابرز زعمائها ، وليم لوفيت (William Lovett) [18]، أوكونور وأوبراين، وجوليان هنري (Julian Henry ١٨١٧ ١٨٩٧)، وتوماس أتوود (Thomas Atwood ١٧٨٣ - ١٨٥٦) [19].

تضمن برنامج بنود ميثاق الشعب الستة مبادئ الحركة الچارتية) ما يلي :

١. التصويت العام للذكور الذين يبلغون الحادية والعشرين من العمر .

٢. تقسيم البلاد لمناطق انتخابية متساوية وانتخاب نائب واحد عن كل منطقة .

٣. الاقتراع التصويتي) السري، إذ لم تكن الانتخابات قبل ذلك سرية .

٤. إلغاء الشروط المالية للانتخابات البرلمانية .

٥. إجراء انتخابات سنوية للبرلمان .

٦. دفع رواتب لأعضاء البرلمان كي يتمكن أصحاب الدخل الواطئ منهم قبول العضوية والاستمرار في الخدمة في مجلس العموم البريطاني، وتقليص إمكان رشوة الأفراد والشركات والمؤسسات لنواب [20].

لكن البرلمان لم يوافق على تلك المطالب ووقف حزبا الأحرار والمحافظين على حد سواء ضد تلك الحركة، مدّعين أن الكثير من الإنجازات تحققت للعمال ، وان ظروفهم تحسنت بصورة ملحوظة بعد إصلاح عام ١٨٣٢ مشيرين بذلك إلى قانون المصانع (Factory Law) [21]، الذي صدر عام ٨٣٣ م وتحريم استخدام النساء والأطفال دون سن ثلاثة عشر عاما في العمل في المناجم [22].

تأتي الأهمية التاريخية لتلك المطالب من أن البرلمان أخذ بخمسة منها فيما بعد، ففي ما يتعلق التصويت العام للذكور وإلغاء الشروط المالية تم الأخذ بهما في إصلاح ١٩١٨، والنقطة الثانية عمل بها في إصلاحي ٨٨٤ ٨٨٥ ، وتم الأخذ بالاقتراع السري في سنة

٨٧٢ ، وفي سنة ١٩١١ تم تخصيص مرتبات لأعضاء البرلمان، لكن الانتخابات السنوية لم يؤخذ بها لأنها غير عملية .

ت. الإصلاح البرلماني الثاني: لائحة تعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء لعام ١٨٦٧:

توفي الملك وليام الرابع في العام ٨٣٧ ، فوصلت بنت أخيه الملكة فيكتوريا إلى الحكم، فقد استهلت عهدها بأزمة اقتصادية أسهمت في ظهور الحركة الچارتية ، وكان من إنجازات البرلمان البريطاني خلال القرن التاسع عشر تزامن الإصلاح السياسي مع الاجتماعي، و قد أوضح برونتري أوبراين (Bronterre O' Brien) [١٣] أحد أقطاب الحركة الچارتية أن الميثاق الشعبي ما هو إلا جهاز يوفر الوسيلة لتحقيق الهدف النهائي، فالوسيلة هي إصلاح البرلمان، والهدف النهائي هو الإصلاح الاجتماعي و إصلاح المجتمع عن طريق تشريع قوانين عادلة وإنسانية [١٤] .

لم يتوقف دعاة الإصلاح عن المطالبة بتحقيق مطالبهم لاسيما بعد أن أضحى الإصلاح مطلبا جماهيريا وبدا كأن مشاكل المجتمع البريطاني كافة سببها النظام البرلماني، في وقت لم ييأس زعماء حزب الأحرار ومن يؤيدهم من رضوخ المحافظين لمبتغاهم، لكن هذا تأخر أكثر من ثلاثة عقود في العام ١٨٦٦ قدمت حكومة جون رسل مشروع قانون إلى البرلمان يقال أن وليام لا دستون (William Gladstone) [١٥] يقف وراءه، يقضي بتعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء با يتناسب مع عدد السكان، لكن المشروع رفض بقوة في البرلمان ، أجبرت حكومة الأحرار على الاستقالة، ليشال اللورد دربي (14th Earl of Derby) [١٦] وزارة كان فيها بنيامين دزرائيلي(Benjamin Disraeli) [١٧] وزيرا للخزانة، ويقال أنها أجبرت على تقديم لائحة الإصلاح البرلماني لعام ١٨٦٧ ، فتم تمريرها في مجلسي العموم واللوردات بعد موافقة الأحرار والمحافظين الذين قدموا [١٨] عد ها القانون أهم إنجازات حكومة المحافظين، خطوة هامة نحو الديمقراطية، إذ تم تحويل ٣٥ مقعدا من المقاطعات والبلدات التي تناقصت نفوسها مادون الألفي نسمة وأعاد توزيعها على المقاطعات النامية، وأعاد توزيع ٥٢ مقعدا أحدها لجامعة لندن [١٩] ، ضاعف القانون عدد المنتخبين تقريبا، ومنح حق التصويت للطبقة العاملة في المدن الصناعية و لملاك ومستأجري المنازل في المقاطعات لمدة سنة مهما كانت قيمته، فصار لكل أصحاب ومستأجري البيوت حق الانتخاب، بل وأعطى حق الانتخاب لكل من يسكن غرفة ويدفع عشرة باونات إيجاراً سنويا عنها في المدن، ولكل من يملك مزرعة تدر أي عشر باونا سنويا . وقلل شرط أصحاب العقود طويلة الأجل من عشرة باونات إلى خمسة [٢٠] ، فأحدث تحولا في توزيع المقاعد، كما في الجدول التالي [٢١] :

أعداد النواب

إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	١٨٣٢	١٨٦٧	١٨٣٢	١٨٦٧	١٨٣٢	١٨٦٧
رتلگا	١٤٤	١٧٢	٣٢٧	٢٩١	٤٧١	٤٦٣
ويلز	١٥	١٥	١٤	١٥	٢٩	٣٠
اسكتلندا	٣٠	٣٣	٢٣	٢٧	٥٣	٦٠
ايرلندا	٦٤	٦٤	٤١	٤١	٤٠٥	١٠٥
مجموع	٢٥٣	٢٨٤	٤٠٥	٣٧٤	٦٥٨	٦٥٨

أعداد الناخبين

إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	١٨٣٢	١٨٦٧	١٨٣٢	١٨٦٧	١٨٣٢	١٨٦٧
رتلگا	٣٤٥ ألف	٧٤٠.٤٣٥	٢٧٥ ألف	١.١٥٨.٤١٢	٦٢٠ ألف	١.٨٧٨.٨٤٧
ويلز	٢٦ ألف	٦٠.٧٤٤	١١ ألف	٥١.٥٨٩	٣٧ ألف	١١٢.٣٣٣
اسكتلندا	٣٣ ألف	٧٦.٠٧٧	٣١ ألف	١٦٣.٧٧٩	٦٤ ألف	٢٣٩.٨٥٦
ايرلندا	٦١ ألف	١٧٧.٤٦٠	٣٢ ألف	٤٧.٢٩٣	٩٣ ألف	٢٢٤.٧٥٣
مجموع	٤٦٥ ألف	١.٠٣٤.٧١٦	٣٤٩ ألف	١.٤٢١.٠٧٣	٨١٤ ألف	٢.٤٥٥.٧٨٩

يلاحظ من مقارنة حقول الجدول تغيرات كبيرة في أعداد الناخبين، ففي المقاطعات ازداد العدد من ٤٦٥ ألف ناخب بموجب تعديل ١٨٣٢ إلى أكثر من مليون، والبلدات من ٣٤٩ ألف

إلى أكثر من مليون ٤٢١ ألفا، أي أن عدد الناخبين ارتفع في عموم بريطانيا العظمى من ٨١٤ ألف ناخب إلى أكثر من مليونين ٤٥٥ ألف ناخب بموجب ' ئحة ١٨٦٧ .

ث. الإصلاح البرلماني الثالث: قانونا سرية الاقتراع و التمثيل الشعبي:

على الرغم من أهمية قانون ١٨٦٧ فإنه أبقى على الشروط المالية لحق الاقتراع، وظل العمال الزراعيين محرو بن منه، كما لم يمنح المرأة حق الاقتراع، فضلا عن علنية التصويت، وظل ا حرار يستغلون هذه القضايا في تحميل المحافظين مسؤولية عدم إنصاف هؤلاء، ففاز الأحرار بانتخابات ١٨٦٨ بفارق ١٢٨ مقعداً، وشكل لا دستون وزارته الأولى ٩ كانون الأول ٨٦٨ - ١٦ شباط ١٨٧٤)[٢]، فبذل جهدا كبيرا من أجل تحقيق المطلب الشعبي الخاص بقانون الاقتراع السري(Ballot Act) و الاقتراع الاسترالي (Australian Ballot) على أساس أن استراليا كانت أول دولة مارست سرية الاقتراع منذ ١٨٥٦ لحماية الناخبين[٣].

وبالفعل فقد عرضت لائحة في ٢٩ حزيران ١٨٧١، ولما لم يمرر؛ عرض للقراءة الثانية بعد سنة أي في الثامن عشر من حزيران ١٨٧٢ عمل هذا المرسوم على إصلاح مرسوم عا ١٨٦٧ بصورة محكمة ا نه م ن عمال المدن من التصويت كما يشاءون دون اطلاع و احتمال انتقام مستخدميهم منهم، أو إتباع وسائل تستهدف التأثير عليهم مثل الرشوة وشراء الأصوات والمقاعد والولائم والترغيب والترهيب، ما سيجعل الفسا ثر صعوبة سواء من المرشح أو الناخب[٤] كان هذا خطوة ديمقراطية لى الأما .

استقالت وزار لا دستون على الرغم من انجازاتا و ا ها إصلاحات كبير ، بعد هزيمة حزب الأحرار في انتخابات ١٧ شباط ١٨٧٤، بفارق مئة مقعد[٥]، بسبب تداعيات المشكلة الايرلندية ولائحة الحكد لذاتي (Home Rule Bill) ي طالب با الايرلنديون[٦]، وفا ت لائحة إصلاح الجامعة والكنيسة الايرلندية في شا ١٨٧٤.

ا عندما جرت انتخابات آذار ١٨٨٠ فاز الأحرار فيها وتم تكليف لا دستون بتشكيل الحكومة الثانية ٨٨٠ ١٨٨٥) على الرغم من اعتر ض الملكا : ا كان يريد شمول من تبقى من فئات الشعب بحق الانتخاب، فما زال أكثر من مليوني فلاح محرومين م د[٧]، فق دم في ٢٨ شباط ١٨٨٤ لائحة تمنح الفلاحين وعمال المناجم في الأقاليم حق التصويت، ض يت بموافقة مجلس العموم في ٢٧ حزيران، لكن ا كثرية المحافظة في مجلس اللوردات رفضته بحجة مطالبتا ا بإصدار تشريع آخر مرافق له لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وهي سهل الطرق ا فشال ا ش و ، وبعد ضغوط شعبية كبيرة تم التوصل إلى اتفاق بموافقة لا دستون على عادة التوزيع، وتمت الموافقة على قانون حق الانتخاب في ١٠ كانون الأول ١٨٨٤، وبهذا فلم بق محروما من حق التصويت سوى خدم المنازل والعزاب الذين ليس لهم سكن

خاص بها زاد عدد الناخبين مليونين، أي ما يقرب من ربعة ضعاف العدد الذي أضيف في عام ١٨٣٢ وضعفي العدد المضاف في عام ١٨٦٧ [٨]، وعلى الرغم من ذلك فإن باحثة عراقية ترى أن قيام حكومة اللا دستون بإصدار هذا القانون كان الهدف منه التخلص من مطالب العمال والفلاحين الداعين إلى تحسين مستواهم المعيشي، وذلك بإشغالهم بالإصلاحات السياسية التي ستؤدي بحسب اعتقادهم إلى إصلاح أوضاعهم الاقتصادية [٩].

ثم قدم إلى مجلس العموم مشروع اللائحة التي أرادها المحافظون، مرسوم التمثيل الشعبي (Representation of People Act) [١٠]، صدر المرسوم في حزيران ١٨٨٥، الذي شمل إعادة توزيع المقاعد النيابية تنتقل من البلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى والأقاليم، فضلا عن زيادة ١٢ دائرة جديدة، وجعل شروط الانتخاب في الأقاليم موافقة لشروطها في المدن مع مراعاة أن تكون النسبة عضوا لكل خمسين ألف مواطن [١١]. وشمل هذا المرسوم إضافة ١٢ نائبا إلى مجلس العموم ليرتفع عدد أعضائه من ٦٥٨ إلى ٦٧٠ عضو ، ومن ثم استحداث ١٢ دائرة انتخابية جديدة، وتقسيم بريطانيا العظمى إلى دوائر انتخابية متساوية تبلغ ٦١٦ دائرة ترسل كل منها عضواً واحداً ، عدا ٢٧ دائرة ترسل عضوين من ضمنها مدينة لندن وجامعات أكسفورد وكامبردج ودبلن [١٢]، وإعادة توزيع المقاعد النيابية تنقل من البلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى والأقاليم ، فقد خسرت البلدات التي يقل عدد سكانها عن ١٥ ألفا عضويها الاثنين توفر ١٤٢ مقعدا أعيد توزيعها بين المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، وعضو واحد لكل دائرة انتخابية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠ ألفا و ١٦٥ ألفا عدا مدينة لندن [١٣]، وهكذا كان مرسوم الإصلاح الثالث لعام ١٨٨٤ الذي أصدره اللا دستون الإنجاز الوحيد والكبير الذي أنجزه في وزارته الثانية ، لكن ذلك أضاف أعدادا جديدة ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم من الذكور البالغين كما يبين الجدول الآتي [١٤]:

أعداد النواب						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	١٨٦٧	١٨٨٥	١٨٦٧	١٨٨٥	١٨٦٧	١٨٨٥
رتلگا	١٧٢	٢٣٤	٢٩١	٢٣١	٤٦٣	٤٦٥
ويلز	١٥	١٩	١٥	١١	٣٠	٣٠
اسكتلندا	٣٣	٤٠	٢٧	٣٢	٦٠	٧٢
ايرلندا	٦٤	٨٥	٤١	١٨	١٠٥	١٠٣
مجموع	٢٨٤	٣٧٨	٣٧٤	٢٩٢	٦٥٨	٦٧٠

أعداد الناخبين						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	١٨٦٧	١٨٨٥	١٨٦٧	١٨٨٥	١٨٦٧	١٨٨٥
رتلگا	٧٤٠.٤٣٥	٢٣٦٢٢٢٠	١.١٥٨.٤١٢	١٧٨٤٨٢٧	١.٨٧٨.٨٤٧	٤١٤٧٠٤٧
ويلز	٦٠.٧٤٤	١٧٤٣٦٠	٥١.٥٨٩	٦٩٨٥٣	١١٢.٣٣٣	٢٤٤٢١٣
اسكتلندا	٧٦.٠٧٧	٣٢٥٥٢٩	١٦٣.٧٧٩	٢٤٨٨٢٩	٢٣٩.٨٥٦	٥٧٤٣٥٨
ايرلندا	١٧٧.٤٦٠	٦٣١٦٤٩	٤٧.٢٩٣	١١٠٢٦٤	٢٢٤.٧٥٣	٧٤١٩١٣
مجموع	١.٠٣٤.٧١٦	٣٤٩٣٧٥٨	١.٤٢١.٠٧٣	٢٢١٣٧٣٣	٢.٤٥٥.٧٨٩	٥٧٠٧٥٣١

لقد تضاعفت أعداد من يحق لهم التصويت من الذكور البالغين عن الإصلاح السابق، فمن ٢.٤٥٥.٧٨٩ ذكراً سنة ١٨٦٧، زاد العدد بمقدار ٣.٢٥١.٧٤٢ ذكراً وصار ٥.٧٠٧.٥٣١ ذكراً من مجموع الذكور البالغين ١٧.٧٤٠.٠٠٠ ذكراً من سكان بريطانيا العظمى .

ج. الإصلاح البرلماني الرابع: قانون البرلمان لعام ١٩١١:

ألزم لا دستون نفسه خلال حملة ١٨٧٩ الانتخابية بوعود لم يتمكن من تنفيذها بسبب ظروف ريطانيا وصراعه مع المحافظين، فقد قاموا بإدخال تعديل على الميزانية التي قدمها للبرلمان ، كما حملوه مسؤولية مقتل حاكم السودان البريطاني الجنرال وردن (Charles Goerge Gordon) ٨٣٣ ١٨٨٥) هناك في ٢٦ تشرين الثاني ٨٨٥ ، وهو صاحب إنجازات عسكرية في الصين وله فضل تش ف وادي النيل الأبيض، حين اتهمو ا لا دستون بالتأخر في إنفاذ حملة لإنقاذه، ما أدى إلى إجبار ه على تقديم استقالة وزارته أواخر كانون الثاني ١٨٨٥ [١٥].

أصبح اللورد سالزبوري (Lord Salisbury) [١٦] الذي خلف دزرائيلي في قيادة حزب المحافظين رئيسا للوزراء للمرة الأولى ، ا شكل ثلاث وزارات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة من حكم الملكة فيكتوريا حزيران ٨٨٥ – شباط ١٨٨٦ ، تموز ١٨٨٦ – آب ١٨٩٢ ، حزيران ٨٩٥ – تموز ١٩٠٢) [١٧]، لكن هذا العهد لم يشهد نشاطا برلمانيا إصلاحيا، وحتى حينما عاد الأحرار للحكم في وزارة لا دستون الثالثة في ٣ شباط ١٨٨٦، لم يشهد حكمه نشاطا مهما على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ما عدا لائحة الحكم الذاتي لايرلندا التي طرحتها حكومته ا ول مرة ورفضت في مجلس العمو ، و ستقال لا دستون على أثرها في ٢٠ تموز ١٨٨٦. كما لم تشهد حكومة لا دستون الرابعة ١٦ آب ٨٩٢ - ٣ آذار ١٨٩٤ ، أو حكومة الأحرار التي شكلها وزير خارجيته اللورد روزبري (Lord Rosebery) [١٨]، نشاطا في هذا الاتجا .

توفيت الملكة فيكتوريا في ٢٢ كانون الثاني ٩٠١ ، فاعتلى ابنها أمير ويلز العرش تحت اسم ادوارد السابع (Edward VII) ٨٤١ ١٩١٠ ٩٠١ ١٩١٠ ، الذي لم يشهد عهده أيضا محاولات إص لاحية، كما لم تشهد سياسات حكومتي المحافظين الداخلية في عهده إصلاحات نيابية، لكنها شهدت إقرار قوانين تتعلق بالإصلاح الاجتماعي، ا لم يمر عام ونصف العام على اعتلاء الملك الجديد العرش، حتى تقاعد سالزبري وخلفه آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) [١٩] الذي شهد إ هده إصدار قانون التربية لسنة ١٩٠٢ (Education Act ، ونهاية حرب البوير (The Boer War) ٨٩٩ ١٩٠٢) في جنو ي إفريقيا التي كشفت ضعف الجيش البريطاني وإهمال القوات المسلحة، وشهد عجز خزينة الدولة وإفلاس ه ، وتدهور الوضع العام، وظهور اليأس في صفوف البريطانيين

ومطالبتهم بالإصلاح، وكان جواب الحكومة مزيدا من الضرائب والسياسات الرجعية ما جعل الأمور تزداد تدهورا وسوءا حتى استقال بلفور في الرابع من كانون الأول ١٩٠٥ [١١].

وخلال وزارة السير هنري كامبل – بنرمان (Sir. Henry Campbell-Bannerman) [١٠] ١٠ كانون الأول ١٩٠٥ - ٦ نيسان ١٩٠٨) التي تلت حكومة بلفور، أثبت الشعب البريطاني ميله إلى الإصلاح حين صوت ٢.٧٥٧.٨٨٣ ناخبا لصالحه من مجموع ٥.٦٢٦.٥٠٣ في الانتخابات التي جرت في أوائل ٩٠٦، وشغلوا ٤٠٠ مقعد بأغلبية ٣٠ مقعداً مقابل ما حصلت عليه بقية الأحزاب مجتمعة [١٢]، ما يدل على أن تلك الانتخابات مرحلة جديدة في تاريخ البرلمان البريطاني، من خلال أنها بداية استقلال الوزارة عن مجلس العموم، وأن مجلس اللوردات لبث في مجمل نشاطاته يمثل المكان القديم للسلطة التشريعية، وكانت الانتخابات نتيجة تأييد البريطانيين لحكومة تسهم في تحقيق التشريعات الاجتماعية و حديد امتيازات أصحاب الأراضي والملاكين الكبار من المحافظين واللوردات، كما كانت هذه النتيجة تعبير صريح عن مجمل الإجراءات السابقة التي أدت إلى تحرير الرأي العام والشرائح الفقيرة وإفساح المجال لهم في التعبير عن آرائهم، كما كانت مناسبة مهمة بعد هذه الأكثرية الساحقة أن تطرح كل المشاريع التي كان الأحرار يطمحون لتمريرها عبر مجلس العموم في المجال الاجتماعي وإنصاف العمال والذي سنأتي على ذكره في التشريعات الاجتماعية، والتي يبدو أنها شغلتهم عن إكمال ما بدأوه من إصلاح النظام الانتخابي حتى العام ١٩١١.

شهدت بريطانيا على وفق هذه التطورات نوعا من التوازن بين الأرستقراطية المحافظة والأحرار و الصناعيين منهم، وأصبح النظام الحزبي في البرلمان محصنا من الناحية العملية، وبدأ جميع أعضاء البرلمان يستمدون كلمة حزبهم، وبدأت السلطة سحب تدريجيا من الملك، كما تضاءلت سلطة مجلس اللوردات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين [١٣]، فبعد تدهور صحة كامبل – بنرمان تولى الوزارة من بعده نائبه هربرت هنري اسكويث (Herbert Henry Asquith) [١٤] في السادس من نيسان ٩٠٨، فحل ديفيد لويد جورج (David Lloyd George) [١٥]، محل أسكويث في وزارة الخزانة، فقدم ميزانية للعام ١٩٠٩ أثارت رفضا واسعا من أعضاء مجلس اللوردات [١٦]، فقد اقترح ضريبة على الزيادة غير مكسوبة Unearned Increment للأرض، وهي الارتفاع في قيمة الأرض نتيجة أسباب طبيعية أو التطور الصناعي، وليس لأسباب تتعلق بجهد أو إنفاق مبذول من المالك [١٧]، كما اقترح أن تفرض الخزانة أيضا ضرائب وفاة ودخل تصاعدية، لكن مجلس اللوردات رفض ضريبة الأرض حجة أن مثل هذه ضريبة تضمنت خطة لتثمين الأرض الأمر

الذي يتعارض مع اللائحة المالية، وأثبتت أن أي محاولة للإصلاح يتخذها مجلس العموم ينبغي أن تحصل على موافقة اللوردات الذي قوم أساس وجودهم على تعيين الملكة جميع أعضائه، ا لا يوجد سقف عددي لأعض ئه، ويتمتع اللوردات بالعضوية أما مدى الحياة أو يورثوها لأبنائهم، ومجلسهم و أعلى مجلس في البلاد وهو بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحد . ما يعني أن مصالح أعضائه تستلزم بقاء الأوضاع دون تبدل ومعارضتهم لاتجاهات الإصلاح وانتهاج سياسة محافظة، وهو ما يلمس من مواقف اللوردات إزاء المشاريع واللوائح السابقة، فبدأت جهود الأحرار تتجه نحو تجريد مجلس اللوردات من بعض صلاحياته، لاسيما بعد أن وصل النزاع بينهما إلى نجاح اللوردات في إقناع الملك ادوارد الس ابع بحل مجلس العموم في أوائل كانون الثاني ١٩١٠ كما اقتنع أسكويث وحزب الأحرار بهذا الرأي للاحتكام للناخبين في حل الخلافات بينهما، لاسيما في مجال الميزانية الضخمة التي أطلق عليها لويد جورج اسم الميزانية الشعبية (The People's Budget ، بعد أن تضمنت ضرائب كثيرة تطال الأغنياء لاسيما أعضاء مجلس اللوردات، وبدت أنها طعما ليرفضها اللوردات، ما سيجلب لهم نقمة الناخبين [١٨].

وعلى الرغم من خيبة أمل الأحرار من نتيجة انتخابات ٩١٠ ، حينما حصد المحافظون ٣.١٢٧.٨٨٧ صوتا مقابل ٢.٨٨٠.٥٨١ للأحرار متفوقين عليهم بر بع مليون صوت، وكادت هذه النتيجة أن تبعدهم عن الحكم لولا أن النظام الانتخابي البريطاني يعتمد على الفوز بالمقعد في الدائرة الانتخابية . ففازوا بـــ ٢٧٥ مقعدا بفارق مقعدين عن المحافظين، فيما حصل الايرلنديون على ٨٢ مقعداً، فيما حصل حزب العمال [١٩] على ٤٠ مقعداً، ولوحظ أن مليوني ناخب من بين أكثر من سبعة ملايين لم يدلوا بأصواتهم، فأمست أغلبية الأحرار هشة واستدعى إلى اعتمادهم على التحالف مع الوطنيين الأيرلنديين والعمال ليحققوا أغلبياً ١٢٤ مقعد، وبسبب هذه النتائج بدأ دعاة الإصلاح في مجلس العموم يفكرون بالكيفية التي يعتمدونها في الضغط على للوردات لتمرير اللوائح، فطرحت عدة أفكار منها ونقل صلاحية تعيين لوردات جدد من التاج إلى رئيس الوزراء، أو الطلب من التاج تعيين مئات اللوردات الجدد لتمرير اللوائح ، ذلك لأن عدد ا لور ت لأحرار لم يزد عن سبعين من مجموع ٦٠٠ هم أعضاء مجلس اللوردات سنة ١٩٠٩ ، ولـ ا لاحظوا عدم واقعية هاتين الفكرتين، لجأوا إلى تحجيم صلاحيات مجلس اللوردات [٢٠]، ثم حدث أن وافق الوطنيون الايرلنديون على مساندة لائحة الميزانية، بشرط أن يتعهد أسكويث بتقليص صلاحيات مجلس اللوردات، بغية تمرير لائحة الحكم الذاتي التي سبق أن رفضها اللوردات [٢١].

و الرغم من تصويت الايرلنديين على الميزانية من دون الحصول على وعد بذلك، فإن الحكومة طرحت في ١٤ نيسان ١٩١٠ مشروع قانون البرلمان) الذ تضمن إلغاء صلاحية مجلس اللوردات المالية د اختصاصه التشريعي، وهدد أسكويث بالطلب من الملك تعيين عدد من اللوردات لضمان تمرير القانون، وبينما ما زال القانون يناقش، ساءت صحة لملك وتوفي في السادس من أيار ١٩١٠.

تولى جورج الخامس (George V)[٠٢] العرش ، وباقتراح منه تم عقد مؤتمر دستوري بين زعماء الحزبين الرئيسيين في ١٧ حزيران ١٩١٠ لتوصل لتسوية الخلافات، واستمرت اجتماعاته حتى العاشر من تشرين الثاني ٩١٠ ، لكن الفشل كان نصيبه [٠٣]، فاقترح أسكويث حل مجلس البرلمان بمجلسيه العموم واللوردات) على الفور وإجراء انتخابات جديدة، لكن الملك لم وافق سوى على حل مجلس العموم، وإجراء انتخابات جديدة والاحتكام للشعب من جديد [٠٤]. ولكن بعد أن طرح مشروع قانون البرلمان على مجلس اللوردات، ولما تم التأكد من رفضه المشروع في القراءة الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٠، قام المحافظون بطرح مشروع بديل للإصلاح سرعان ما رفض ، تضمن إعادة تشكيل مجلس اللوردات ليتكون من ٣٥٠ عضواً يطلق عليهم لوردات البرلمان) (Lords of Parliament)، ١٠٠ وراثيين ١٢٠ ينتخبهم أعضاء مجلس العموم، ١٠٠ يعينهم التاج من أعضاء الأحزاب الكبيرة ٣٠ من بقية اللوردات [٠٥].

أصدر الملك مرسوما بحل مجلس العموم في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٠ ليكون أقصر البرلمانات البريطانية في القرن العشرين عمرا عشرة أشهر ، وذلك تمهيدا لا تخابات عامة لتشكيل برلمان جديد، فحصل كل من الأحرار والمحافظين على ٢٧٢ مقعدا، والعمال ٤٢ ، فضلا عن الايرلنديين ٨٤ مقعدا، بمعنى أن أغلبية الأحرار المطلوبة ستعتمد على التحالف مع العمال والأيرلنديين والتي ستبلغ ١٢٦ مقعدا، ما يعني استمرار النية لتحجيم سلطات اللر ردات [٠٦].

وبالفعل فقد طرح أسكويث في ٢١ شباط ١٩١١ مشروع قانون البرلمان في مجلس العمو ، وبعد ثلاث قراءات مرر المشروع بأغلبيا ١٢١ صوتاً، ٣٦٢ ضد ٢٤١). وأرسل إلى مجلس اللوردات ، الذي لم يرفض المشروع بالكامل أعاده للعموم بغية إجراء تعديلات محددة عليه من شأنها المحافظة على سلطة مجلسهد . فلما رفض مجلس العموم التعديلات، تفاقمت الأزمة [٠٧]، وبعد نزاع طويل، هدد أسكويث أن الاثنين ٢٤ تموز موعد رفض مجلس اللوردات للمقترح سيكون أيضا موعد الطلب من العرش تعيين لوردات جدد، وعندما أحيل المشروع مرة أخرى إلى مجلس اللوردات ونوقشت باستفاضة اقتنع المجلس بعد خطابات

قوية من بعض اللوردات ورئيس أساقفة كانتربري، أن التصويت ضد المشروع سيلقى ردا سريعا من الملك بتعيين عدد كاف من اللوردات الجدد، فتم تمرير المشروع في مجلس اللوردات بأغلبية ١٧ صوت، ١٣١ ضد ١١٤ ، فصادق الملك عليه وصار قانونا نافذا بعد يوم من إقراره وذلك في ١١ آب ١٩١١ [٠٨].

تضمن قانون البرلمان لسنة ١٩١١ ، حرمان اللوردات من حق تعديل اللوائح المالية المتعلقة بفرض الضرائب و لغ ئه ، أو نظيم مال العا ، وتخويل رئيس مجلس العموم حق تفسير مشاريع المالية من غيره ، ليحرم اللوردات من إمك ية رفضه و تعديله وتضمن إعطاء الحق مجلس العموم أن يصادق على أي لائحة أخرى إذا ما صادق عليها في ثلاث دورات برلمانية متعاقبة حتى إذ رفض ها مجلس اللوردات ، على أن تعرض على الملك للتصديق بعد س ن من يوم عرضها لـ قراءة الثانية [٠٩]، م ح راتب كـ عض و في مجلس الـ موم من الخزانة العامة مقدار ٤٠٠ باون في الس ة كي يتفرغوا لعملهم البرلماني، وتقليص فرص رشو [١٠]. وتضمن القانون النية في إعادة تشكيل مجلس اللوردات على أساس تمثيلي أكثر منه وراثي [١١]، وهو ما لم يتحقق، كما تضمن تقليص موعد الانتخابات من سبع سنوات إلى خمس كي يـ ون كثر تمثيلا للرأي العام [١٢]. وهكذا فلم يعد يمكن للوردات تأخير اللوائح المالية أكثر من شهر واحد، واللوائح الأخرى أكثر من سنتين، فأصبح مجلس اللوردات مجلساً فخرياً أكثر منه تشريعيا لاسيما في النواحي المالي .

. الإصلاح البرلماني الخامس: لائحة حقوق الاقتراع المتساوية لعام ١٩٢٨ :

تعهدت حكومة ستانلي بلدوين (Stanley Baldwin) [١٣] بمعالجة اقتراع المرأة، بعد تزايد المطالب الشعبية والتنظيمات النسائية والاجتماعات النسوية الحاشدة منذ مطلع كانون الثاني ٩٢٧ ، فحاولت طرح القضية في افتتاح البرلمان، لكن مساعيها فشلت وظل هن اك من يعارض لاسيما عدد من الوزراء، على الرغم من وجود المرأة في مجلس اللوردات، ومنهم العضوة المحافظة نانسي أستور (Nancy Witcher Astor, Viscountess Astor) ٨٧٩ ١٩٦٤) التي أيدت الحكومة في مسعاها هذا بقوة، وقادت حملة للمطالبة بالمساواة، وقامت تظاهرات نسائية في عموم بريطانيا نالت تأييد عدد من البرلمانيين، ما أجبر الحكومة على تغيير موقفها والعودة إلى طرح المشروع، خوفا من استغلال المعارضة العمالية له وكسب أصوات النساء في الانتخابات القادمة إذا ما مرر القانون، ثم تحول الجدل إلى عمر المرأة التي ينبغي السماح لها بـ لتصويت بين ٢١ أو ٢٥ سنة [١٤].

شهدت جلسة الرابع من تشرين الأول ١٩٢٧ في مجلس العموم طرح الحكومة

مشروع لائحة المساواة بين النساء والذكور في حق الاقتراع، ثم عقد بلدوين مؤتمراً لأعضاء حزبه الذين رفض معظمهم مقترح اعتماد سن الخامسة والعشرين، ثم أعيد طرحها في آذار ٩٢٨ ، وتلخصت نقاشات الأصوات المعارضة التي لم تزد عن عشرة، حول أن عدد النساء الكبير سيجعل منهن أكثرية في المجالس اللاحقة، بل لم يجد بعضهم عذرا يلجأ إليه سوى القول أن تحديد عدد النساء المشمولات صعب لعدم استعداد النساء الكشف عن أعمارهن [١٥] .

تضمن المشروع مادتـ ن ذات أربع فقرات، فمنح امتيازات تشريعية وبرلمانية متساوية بين الرجال والنساء فوق سن الحادية والعشرين، وتم التصويت على المشروع في مجلس العموم نهاية آذار ٩٢٨ ، وحصل على أغلبيا ٣٧٧ صوت ٣٨٧ ض ١٠ ، وبعدما أرسل إلى مجلس اللوردات لمناقشته والتصويت عليه، مرر المش روع من دون تعديل بأغلبية ٧٩ صوتا ١١٤ ض ٣٥ ، وصادق عليه الملك في ٢ تموز ١٩٢٨ ودخل حيز التنفيذ باسم مرسوم حقوق الاقتراع المتساوية (Equal Franchise Act) فحصلت النساء بذلك على حق التصويت بعد مطالبات استمرت أكثر من ستين سنة، عندما طرحت القضية لأول مرة في مج س العموم [١٦] .

ونتيجة لهذا الإصلاح، ارتفع عدد الإنـاث المؤهلات لاقتراع إلى ١٥.١٩٥.١٩٣ فيما كان عدد الذكور ١٣.٦٥٥.٥٧٧ ليكون عدد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة ٢٨.٨٥٠.٨٧٠ مؤهلاً، بزيادة عددية لصالح النساء بـ ١.٥٣٩.٦١٦ صوت [١٧] ، وهذ ه ل الإصلاح البرلماني الخامس في تاريخ تطور البرلمان البريطاني .

ج . الإصلاح البرلماني السادس : قانون ويستمنستر لسنة ١٩٣١ :

أشار خطاب العرش في افتتاح برلمان سنة ١٩٢٩ إلى مشروع لائحة إصلاح انتخابية جديدة، فعقد لذلك مؤتمرا استمر ثمانية أشهر ضم بعض النخب البر لمانية والسياسية فاقترح حرمان حملة الشهادات الجامعية العليا ورجال الأعمال من التصويت المتعدد، والقيام بالتسجيل نصف السنوي للناخبين في الدوائر الانتخابية بدلاً من السنوي، فضلاً عن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ذات المقعدين، لكن هذه المقترحات رفضها حزب المحافظين، فعلى الرغم من أن الملك جورج الخامس جدد أواخر عا ١٩٣٠ تأييده لحكومة رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald) [١٨] ، العمالية الثالثة آب ١٩٣١ – تشرين الثاني ١٩٣١) ؛ إجراءاتها الإصلاحي ، إلا ن معظم فقرات اللائحة رفضت خلال مناقشتها في مجلس العموم بأغلبية ١٣ صـ ت ٢٩٦ ضـ ٢٨٣ ، وعند إعادة عرضها في البرلمان رفضت مرتين في آذار وتموز

١٩٣١ [١٩].

كان رفض مجلس العموم مشاريع القرارات التي تطرحها الحكومة العمالية يعني صعوبة استمرارها في الحكم في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على البلاد، استقالت الحكومة، وعاد المحافظون إلى الحكم، الذين طرحوا منذ وقت مبكر في مجلس العموم في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣١ تشريع لائحة قانون ويستمنستر لسنة ١٩٣١ (The Statute of Westminster 1931) التي اعترفت بالسلطة التشريعية لبرلمانات الدومنيونات وخولتها العمل دون الالتزام بقوانين المتروبو ل ، و عدم وجود سلطة للبرلمان البريطاني على الدومنيونات ما لم توافق الأخير . وعرف القانون مصطلح الدومنيونات أنه يشمل كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوبي إفريقيا ونيوفاوندلاند ودولة ايرلندة الحرة [٢٠]. كما أكد جواز تمرير برلمانات الدومنيونات قوانين تخولها القيام بعمليا ت إقليمية إضافية، وضرورة التنسيق المشترك مع الدومنيون في حالة الرغبة في تطبيق قانون يخص المملكة المتحدة على أية دولة دومنيون . وقد تم تمرير اللائحة في مجلسي البرلمان بعد مناقشتها لمدة أسبوعين، لتصبح قانوناً ساري المفعول بعد شهر من ذلك في ١٢ كانون الأول ١٩٣١ بمصادقة الملك عليه [٢١].

وخلال هذه المرحلة لابد من لفت النظر إلى أن لم يكن من الوارد أن يتنازل مجلس العموم البريطاني عن صلاحياته التشريعية التي اكتسبها ب رحلة نضال طويلة لأي طرف كان، لكنه اضطر لذلك في بعض الأوقات العصيبة، فخلال الأزمة الاقتصادية وتحديد سنة ١٩٣١ طالبت حكومة ماكدونالد بسلطات استثنائية لانتشال البلاد وإنقاذها من الأزمة الاقتصادية، وقد حصلت على التفويض وقد أقدمت الحكومة على هذه الخطوة على الرغم خطو تها بسبب قدرة الحكومة على استخدا التفويض في إصدار تشريع من شأنه تعطيل جزئي أو كلي للد ر . ما يعني أن تعثر النظام البرلماني إن لم كن توقف [٢٢].

د. الإصلاح البرلماني السابع: مرسوم ١٩٤٥:

شهدت جلسات مجلس العموم سنة ١٩٣٣ تقديم سالزبوري لائحة برلمانية لإصلاح مجلس اللوردات، تلخصت بإعادة تشكيل المجلس عن طريق توزيع تعيين أعضائه بين أعضاء مجلس اللو دات القائم حينذاك، واللوردات ممثلي اسكتلندا في ذلك المجلس، من بينهم ممثلين عن الجامعا . أسوة بتمثيلهم في مجلس العموم، وقسم ينتخبهم أعضاء مجلس العموم على وفق نظام التمثيل النسبي ، أعضاء يختارهم الملك والحكومة، فضلا عن إقرار حق المعارضة في اختيار أعضاء للمج س الجديد . إلا أن اللائحة فشلت بعد معارضة المحافظين في مجلسي البرلمان [٢٣].

و أثناء أزمة التنازل عن العرش (Abdication Crisis ١٩٣٦ التي حصلت بسبب إصرار الملك ادوارد الثامن (Edward VIII) [٢٤] على الزواج من الأمريكية السيدة واليس ورفيلد سمبسون (Wallis Warfield Simpson اضطر بعدها إلى التنازل عن العرش البريطاني بعد أن خيرته حكومة بلدوين بين العرش وعشيقته، فاختار سمبسون، ليتولى أخوه العرش تحت اسم جورج السادس(George VI) [٢٥] ، فكانت لهذه الأزمة ثرا في ترسيخ سيادة البرلمان والحكومة التي اختاره على عرش[٢٦] .

وخلال و ارة بلدوين ثالثة تشرين الثا ٩٣٥ – أيلو ١٩٣٧) سنة ١٩٣٧ صوت أعضاء مجلس العموم على مشروع تضمن امتيا ت جديدة لهم، منها زيادة رواتبهم بنسبة ٥٠ ٪ لتصبح ٦٠٠ باون سنوياً، والسفر على نفقة الدولة، ولكن بين دوائرهم الانتخابية ولندن حيث مقر الا . مان حينها تجر رئيس الحكومة ليقترح على البرلمان لائحة زيادة رواتب الوزراء ١٠.٠٠٠ باون في السنة، لكن البرلمان لم يصوت إلا ٥.٠٠٠ باون سنوياً لرئيس الوزراء وألفي باون لكل وزير . في وقت بلغ راتب رئيس مجلس الـ ٤.٠٠٠ باون في السنة، أما اللوردات فلا يتقاضون مرتبات بسبب الأعراف التي لا تسمح لهم بذلك، م ١٢.٠٠٠ باون راتب رئيس مجلس اللوردات لأنه بمثابة وزير عدل، في وقت تراوحت رواتب أعضاء المحاكم الصغرى م ٠٠٠. ٢.٨٠٠ باون سنو . والسبب في ارتفاع رواتب رئيس مجلس اللوردات والقضاة ضمان تأمين نزاهة القضاء وعدالة . وكا ن ذلك آخر انجازات حكومة بلدوين، إذ انه بسبب اعتلال حالته الصحية قدم استقالته للملك جورج السادس في أيار ١٩٣٧ [٢٧] .

وخلال الحرب العالمية الثانية والظروف القاسية التي تعرضت لها البلاد بما فيها تدمير الطائرات الألمانية مباني البرلمان نفسه، وقفت الأحزاب كلها مع و طنها وقضيته وتجاوزت خلافاتها فلجأت إلى تشكيل حكومة قومية برئاسة ونستن تشرشل (Winston Churchill) [٢٨] أيار ١٩٤٠ – أيار ١٩٤٥ ، ولم تلجأ إلى طرح مشكلات خلافية خلال تلك المرحلة ، عدا ما طرحه السير جون مايلن (Sir John Mailn) العضو المحافظ في مجلس العموم في ٢ حزيرا ١٩٤٢ من اقتراح للإشادة بموقف قوات التاج الرائع في الظروف الحرجة ، أعرب عن عدم ثقته بالقيادة المركزية المشرفة على إدارة الحر . لكن الفشل كان مصيره بعدما طرح للتصويت في مجلس العموم في ٢٢ حزيران ٩٤٢ بأغلبية ساحقة ٤٧٥ ضد ٢٥) [٢٩] .

في الثاني من شباط ١٩٤٤ قدم وزير الداخلية هربرت ستانلي موريسون (Herbert Stanley Morrison) [٣٠] لمجلس العموم لائحة جديدة، من أربع نقاط، تتضمن إعادة

توزيع المقاعد، وإصلاح الامتيازات البرلمانية وإصلاح النظام الانتخابي، وتضمنت اللائحة فقرة تتعلق بالإدارة والنفقات في الانتخابات البرلمانية، ونفقات فشل المرشحين وأعضاء البرلمان، وبعد مناقشات مكثفة في المجلسين، تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الأحزاب الثلاثة في المجلسين وطرحت قضية الاستمرار في إتباع نظام الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، أم استبداله بنظام التمثيل النسبي الذي لم يحض بالموافقة، وطرح المجتمعون إعادة توزيع المقاعد، فتم الاتفاق على إضافة ٢٥ دائرة جديدة تشطر من الدوائر الكبيرة المقاطعات أو البلدات ذات الكثافة السكانية العالية، على أن لا يطال التقليص الدوائر الانتخابية في اسكتلندا أو ويلز، وأوصت اللجنة بزيادة الدوائر الانتخابية لايرلندة لشمالية إلى ١٢ دائرة انتخابية . وفي اجتماع ثالث ناقشت اللجنة إصلاح الامتيازات الانتخابية، واتفقوا على عدم إلغاء الصوت المضاعف لرجال الأعمال والجامعات، والإبقاء على ممثلي الجامعات في البرلمان، وعدم إجراء أية تغيرات في الطرق الانتخابية، كما رفضت اللجنة مقترح تقليل عمر الناخب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة[٣١]. واقترحت اللجنة في اجتماعها الرابع، منح المرشح لإشغال مقعد في مجلس العموم ممثلا عن البلدات ٤٥٠ باون، والمرشح لإشغال مقعد عن المقاطعات ٥٠٠ باون، ورفعت اللجنة النتائج إلى مجلس العموم أواسط العام ١٩٤٤[٣٢]. وفي العاشر من تشرين الأول ١٩٤٤ ناقش مجلس العموم مقترحات اللجنة وتم تمريرها بأغلبية ١٠٣ صوت ٢٩٠ ضد ١٨٧ ، وحينما وصلت اللائحة إلى مجلس اللوردات تم تمريرها في ١٦ كانون الأول ١٩٤٤، بأغلبية ١٣٦ ١٥٢ ضد ١٦ ، وتحولت إلى مرسوم في أول أيام سنة ١٩٤٥[٣٣].

د. الإصلاح البرلماني الثامن : قانون البرلمان ١٩٤٩ :

قدم ونستون تشرشل في ٢٦ تموز ١٩٤٥ استقالة حكومته على أثر نتائج الانتخابات البرلمانية، فجاءت إلى الحكم وزارة عمالية برئاسة كليمنت اتلي (Clement Attlee)[٣٤]، ٢٦ تموز ٩٤٥ – أواخر تشرين الأول ١٩٥١ ، وقد أثبتت التجارب السابقة لهذه الوزارة ولسياسيي البلاد أن الخلافات بين مجلسي اللوردات والعموم فوتت الكثير من فرص التقدم ومعالجة المشاكل الداخلية والخارجية، وتوصل زعماء الأحزاب في البرلمان سنة ١٩٤٨ إلى ضرورة أن تسود روح التعاون وليس التنافس العلاقة بين المجلسين، ما يستلزم إصلاح مجلس اللوردات عن طريق إعادة تشكيله، كي لا يتم اللجوء إلى تشكيل مجلس آخر مختلف عن طريق الانتخاب[٣٥].

وبغية تحقيق التوازن في مجلس اللوردات رأى السياسيون ضرورة ضمان تشكيله بصورة لا تحقق أغلبية دائمة لأي حزب سياسي ، على أن يتم تسميتهم لوردات البرلمان ، ويعينوا على أساس مـ يزاتهم الشخصية والخدمة العامة التي يؤدونها، ومن بينهم الإنـاث والبعض من سلالة الملك ولوردات روحانيين وقانونيين، واقترح دفع مكافأة للوردات حتى لا يستبعد من ليس لهم موارد خاصة، والنص على إلغاء عضوية أي لورد يعجز أو لا يصلح لأداء واجباتـ[٣٦].

وطرحت الحكومة أمام مجلس العموم، قضية إصلاح برلماني جديد ت ضمنت إلغاء الصوت المتعدد لرجال الأعمال والجامعات، فنالت اللائحة تأييد المجلس في ١٧ شباط ١٩٤٨، بأغلبيا ٣١٢ صوت ٣١٨ ضد ستة أعضاء ، ومرت في مجلس اللوردات بيسر وصادق عليها الملك في ٣٠ تموز ١٩٤٨. فأعيد على ضوئها إعادة توز يع مقاعد مجلس العموم ، تقلصت من ٦٤٠ إلى ٦٢٥ مقعـ. وصار لكل بريطاني صوت واحد بصرف النظر عن موقعه أو شهادته أو صفته، وألغيت ١٥ دائرة انتخابية دمجت مع دوائر أخرى، بعد أن عجزت عن تأمين عدد السكان المطلوب وهو ٧٠.٠٠٠ نسمة بالنسبة للمقاطعات و ٥٠.٠٠٠ للبلدات، وألزم الإصلاح الانتخابي بعض المقاطعات الصناعية الكبيرة والمهمة تأمين ٧٥.٠٠٠ نسمة للمقعد واحد في مجلس العموم[٣٧].

وبالعودة إلى صلاحيات مجلس اللوردات، فقد أوضحت الأحداث التاريخية أن العمال أو الأحرار لم يستطيعوا تحقيق الإصلاح حتى حينما مثلوا أغلبية في مجلس العموم ، بالنظر لوجود أغلبية محافظة في مجلس اللوردات[٣٨]، إ مكن للأخيرة تعطيل اللوائح العامة غير المرغوب فيها حتى لو مرت في مجلس العموم، إلى أن صدر قانون البرلمان لسنة ١٩١١، فحدد سلطات اللوردات ولم يعد ممكنا تأخير اللائحة التي يمررها مجلس العموم أكثر من ثلاث دور ات برلمانية متعاقبة، كما مر بنـ . وبناء عليه عرض آتلي رئيس الحكومة العمالية لائحة تتضمن تعديل المادة الثانية من قانون البرلمان لسنة ١٩١١ وتحديد سلطات مجلس اللوردات بتقليص حقه في تأخير اللوائح العامة من ثلاث دورات برلمانية متعاقبة خلال سنتين، إلى دورتين برلـ انيتين متعاقبتين وخلال سنة واحدة، فطرحت اللائحة للقراءة الأولى في مجلس العموم في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧، وهدد آتلي برفع اقتراح إلى التاج بتعيين المئات من اللوردات الجدد من مؤيدي حزبي العمال والأحرار، لضمان تمرير قانون البرلمان في مجلس اللورداـ ، فنالت اللائحة موافقة معظم أعضاء مجلس العموم من حزبي العمال والأحرار، فيما رفضها ثلثي أعضاء مجلس العموم المحافظين الذين حضروا جلسة التصويت، وبالنتيجة مررت اللائحة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ بعد مناقشات مكثفة بسبب الأغلبية التي يتمتع

بها العماليون والمتعاطفون معهم في مجلس العموم بأغلبية ١٥١ صوت ٣٤٥ ضد ١٩٤، فحولت إلى مجلس اللوردات، الذي رفضها في ٩ حزيران ١٩٤٨، وأعيدت إلى مجلس العموم فمررها ثانية في تموز بأغلبية ١٤٥ صوت ٣٣٥ ضد ١٩٠) [٣٩].

وحينما عادت إلى مجلس اللوردات رفضها أيضاً في ٢٣ أيلول ١٩٤٨، لتدخل البلاد في أزمة برلمانية خطيرة لأكثر من سنة كما فشلت المساعي والجهود لحلها بسبب إصرار الطرفين على موقفهما، في وقت اختار الملك جورج السادس أن يقف على الحياد من القضية، وعدم إقحام نفسه مباشرة في الأزمة، ولم يتعجل في تعيين مئات من اللوردات الجدد لضمان تمرير مشروع القانون، وفضّل أن تقدم الوزارة طلباً خطياً بذلك، وأسماء المرشحين لنيل لقب اللورد[٤٠].

لجأ مجلس العموم في النهاية إلى تمرير اللائحة للمرة الثالثة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ بأغلبية ٤١ صوت ٣٢٢ ضد ١٨١، لتتحول اللائحة إلى قانون بعد المصادقة الملكية عليها في ١٦ كانون الأول ١٩٤٩[٤١]، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس اللوردات، استناداً إلى مواد قانون البرلمان لسنة ١٩١١. فعدت لائحة قانون البرلمان ١٩٤٨ أهم اللوائح التي طرحت في البرلمان منذ ١٩١١، بل ابرز الانجازات التي حققتها الحكومات العمالية طيلة مدة وجودها في الحكم[٤٢]، بوصفه حاجة ملحة خلال سنوات ما بعد الحرب في الإسراع ببناء البلاد وإعمار ما دمرته الحرب، في وقت عدّ بعض اللوردات المحافظين تمرير المشروع بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على مجلسهم وتحويل البرلمان إلى أحادي المجلس[٤٣].

ويعلل باحث عراقي تحمس الحكومة العمالية لهذه اللائحة، أنها رأت أن كثرة اعتراضات مجلس اللوردات على اللوائح العامة وتأخيرها مدة سنتين، ستؤدي في المستقبل إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها على شعبية الحزب، وهي كانت ترغب في تحقيق تعهداتها في برنامجها الانتخابي فيما يخص الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب رغبة العماليين في إجراء إصلاح آلية عمل البرلمان بواسطة سن قانون جديد والرغبة الجامحة في تحجيم أثر مجلس اللوردات في الحياة البرلمانية[٤٤].

الخاتمة:

حفزت التجارب الدموية التي شهدتها بريطانيا وأوربا مطلع القرون الحديثة، البريطانيين على الابتعاد عن التفكير بالعنف طريقةً للتغيير السياسي، إلى جانب أولئك الرجال العظام الذين حفروا أسماءهم في التاريخ البريطاني العتيد بما أوتوا من حكمة مكنتهم من

قيادة دفة البلاد بأمان على العكس من البلدان الأخرى، بل كانت هذه السياسة طريقا لتطور جعل من بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عن ممتلكاتها شمس . لقد تم اللجوء إلى إصلاح الأوضاع السياسية عن طريق البرلمان البريطاني الذي تطور أداؤه وتكامل خلال القرن التاسع عشر، بعد تحجيم صلاحيات مجلس اللوردات ليمتلك الشعب البريطاني بذلك زمام أمره عن طريق مجلس العموم المنتخب ، وهو أمر دفع فرسي الرهان في اللعبة الا تخابية البريطانية المحافظين من جهة ، الأحرار والعمال فيما بعد) إلى التسابق لكسب أصوات الجماهير الشعبية انتخابيا . فكانا يقدمان البرامج الإصلاحية التي تخدم قطاعات واسعة اجتماعيا واقتصاديا .

فمثلا انصبت مطالب الإصلاح البرلماني التي تضمنتها لائحة الشعب المقدمة من الحركة الچارتية في ست نقاط، هي : التصويت العام للذكور الذين يبلغون الحادية والعشرين من العمر، وتقسيم البلاد إلى مناطق انتخابية متساوية يمثلها نائب واحد لكل منطقة انتخابية، والتصويت السري، وإلغاء الشروط المالية للانتخابات البرلمانية، وإجراء انتخابات سنوية للبرلمان، فضلا عن تخصيص رواتب لأعضاء البرلمان . وبالفعل فقد تحققت جميع هذه المطالب رويدا رويدا باستثناء الشرط الذي يقول بسنوية الانتخابات ' نه مطلب غير عملي ولو كان عمليا لتم تنفيذه في ظل هذه الآلية السياسية الفاعلة . ثم شملت الانتخابات المرأة فيما بعد لتساوى مع الرجل .

كان المؤرخون البريطانيون اختلفوا في نشأة البرلمان البريطاني، فقد رأى المؤرخ وليام ستبس (William Stubbs) ٨٢٥ ١٩٠١) العضو السابق في مجلس العموم، أن نمو البرلمان وتطوره ترسخ في ظل أصول إقطاعية، انطلاقا من أن تدرج ألقاب اللوردات تقوم على أصول إقطاعية تبدأ تصاعديا من البارون Baron ، والفيكونت Viscount ، الايرل Earl ، والماركيز، Marquis والدوق Duke ، فيما يختلف مؤرخ القانون الانكليزي فردريك متلند (F. W. Maitland ، ٨٥٠ ١٩٠٦) المحاضر في جامعة كامبردج معه، فيؤكد أن نشأة البرلمان وتطوره تمت في أصول قضائية وليست إقطاعية[٤٥]، وسواء صح الرأي الأول أو خلافه، فإن الملاحظ أن الإصلاحات البرلمانية تركزت على تجريد البلدات الإقطاعية القديمة من حقوقها الانتخابية لصالح المدن، وهو يصب في تحول البرلمان التدريجي من مؤسسة ذات أصول إقطاعية إلى مؤسسة مدنية، تحمل هموم المدن الصناعية الناشئة، وسنلاحظ اهتمام البرلمان بمشكلات المجتمع الجديد والعمال، من خلال مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية، وهو ما سنعالجه في دراسة لاحقة .

لكن الواضح أيضا أن معظم اللوائح الإصلاحية تقدمت بها الحكومة ووزرائها وليس أعضاء البرلمان، ما عدا حالات قليلة حين تقدم أعضاء مجلس اللوردات بلوائح إصلاحية

لكنها ردود فعل هدا ها إحباط مشاريع الحكوما . وهكذا أثبت البريطانيون للعالم أن حصول الشعوب على حقوقها السياسية واسد عمال الصناديق الانتخابية أفضل الطرق وأسهلها لتطوير المجتمع ونهوض . وإذا كانت العبرة أهم دروس ا تاريخ فإن أهميا موضوع نا هذا تأتي من أنها تصب في خدمة قضية وطن ا الذي تربى على ديكتاتورية بغيضة وغمط لحقوق وتجاهل لرأي الآخر ، و هو الآن يقدم القرابين من دماء أبنائه و يتجه بثقة لبناء تجربته الديمقراطية ، التي نتمنى أن تنجح .

هوامش البحث:

( ) البرلمان : نسبة ا صطلح اللاتيني Parliamentum المأخوذ أصلا من ا صطلح الفرنسي Parler ومعناه مكان الحوار ، معناه بالانكليزية Parley الحوار والجدل، وقد ظهر هذا المصطلح لأ ول مرة في ايسلنده سنا ٩٢٨ ثم في ايطاليا سنا ١٨٩ ، ، أول من أستخدم المصطلح رسميا هو المؤرخ ماثيو باريس Matthew Paris حين أطلقه على اجتماع المجلس الكبير الذي الد م في سانت البانز St. Albans سنة ١٢٣٩ . كم اس عمل في محادثات ملك اسكتلندا ا سكندر الثاني مع يرل كرونويل سنا ٢٤٤ . كما أطلق المصطلح على المؤتمر الذي عقد بين لويس الحادي عشر Louis XI ملك فرنسا والبابا نوسنت الرابع سنة ١٢٤٥ . يراجع لمزيد من التفصيل :

Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961, P.427.

( ) يراجع للإطلاع على تطور البرلمان البريطاني : طالب محمد س حسن الوائلي، تطور الفكر الديمقراطي في أوربا خلال العصور الحديثة، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد ' ، المجلد السابع، ٢٠٠٤' ؛ نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في انكلترا حتى ثورة عا ٣٩٩ م، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ٢٠٠٨' . ربيع حيدر طاهر الموسوي ، تطور البرلمان البريط ٩١١ ٩٤٩ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد ٢٠٠٧ ، ص ٢٥' .

( ) كلمة ا يگ أصلها اسكتلندي أطلقت على قتلة رجل دين مسيحي اسكتلندي وشهروا السلاح ضد الحكومة، فأطلق عليهم اسم ا گ ، ثم أطلق الاسم على ، وُيدي فكرة تنحية جيمس عن العرش، وعلى دعاة الإصلاح فيما بعد، ومن ثم تغير ذلك الاسم إلى حزب الأحرار بعد إصلاح ٨٣٢ . أما التوري فهي كلمة أصلها أيرلندي، أطلقت على كل شخص يساند الكاثوليك او يعلن ولاءه لهم في انكلترا، وانتقلت إلى رافضي فكرة تنحية جيمس عن العرش ، حكم ميله للكاثوليكية، ثم أطلق اسم حزب المحافظين عليهم . علي حسين علي البديري، التطورات السياسية في ايرلندا الجنوبية ٩٢١ ٩٤٩ ، أطروحة دكتوراه، كلية التربيا – الجامعة المستنصرية ٩٩٩ ، ص ١ ٢' .

( ) ٨١٩ ١٨٨١ ، ملكة بريطانيا ٢ حزيران ٨٣٧ - ٢٢ كانون أول ٩٠١) سميت عند تعميدها الكسندرينا فكتوريا، البنت الوحيدة لدوق كنت إدورد الابن الرابع للملك جورج الثالث . ليديا هويت فارمر، اشهر ملكات التاريخ، ترجمة : ادارة الهلال، القاهرة ٩٣٠ ٣٧ ٥١ ؛

http://en.wikipedia.org/wiki/Queen Victoria

( ) ا كر مقياس للأرض في النظام الإمبراطوري يساوي ٤٣٥٦٠ قدم مربع أو ٤٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربع .

www.al-geria.com/0/010630_1.htm5-k

(6) H. Heaton, Economic History of Europe, Harper, 1948, PP. 413-416.

( ) هيز، كارلتون ج هـ ،الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمه : أحمد عبد الباقي، الطبعة الثاني ، بغداد ١٩٦٢، ص ٦ ٧ .

(8) Contrast: Heaton, Op. Cit., P. 726; T. S. Ashton, The Industrial Revolution 1760-1830, London, 1954, P. 2-3.

( ) هيز، الثورة الصناعية، ص ١٦ .

( ) كمال مظهر أحمد الدكتور ، رأي للمناقشة الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، مجلة الحكمة ، بغداد، بيت الحكمة، السنة الأولى، العدد الخامس ١٩٩٨ ، ص ٩ .

(11) R. G. Gammage, History of the Chartist Movement 1837- 1854, London, 1894, P. 23.

(12) Selwyn J. Shapiro, Modern and Contemporary European History, Boston, 1918, P. 61.

( ) ٧٤٩ ١٨٠٦ ، سياسي بريطاني ، عارض سياسة جورج الثالث وأيد المستعمرات الأمريكية .

"Fox, Charles James," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

منير البعلبكي، معجم أعلام، ضمن قاموس المورد ، بيروت ١٩٩٧ ، ص ٣٠ .

( ) ٧٥٩ ١٨٠٦ ، سياسي بريطاني، ورئيس الوزراء ٧٨٣ ١٨٠١) و ١٨٠٤ ١٨٠٦) قاد دفة السياسة البريطانية خلال حروب الثورة الفرنسية . ويعرف بالأصغر تمييزا له عن وليم بت الأرشد الذي كان رئيسا للوزارة خلال حروب السبع سنوات .

"Pitt, William," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 200; Pitt, William, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(15) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 247.

( ) سيد صبري، حكومة الوزارة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٧ .

( ) لورد فيما به : ٧٦٤ ١٨٤٥ ، سياسي وبرلماني ورجل دولة بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب الوكز ٧٨٦ ١٨٠٧ ، وزير لخارجية ٨٠٦ ١٨٠٧ ، رئيس الوزراء ١٨٣٠ ١٨٣٤ ، عرف بإلغائه للاسترقاق عا ١٨٣٣ . يراجع لمزيد من التا صيل :

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. V, New York, 1985, PP. 491-492.

( ) سيدني بايلي الديمقراطية البرلمانية الإنكليزية ترجمه : فاروق يوسف احمد، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

( ) هيز، الثورة الصناعية، ص ١٤١

( ) علي البديري، المصدر السا ص ٥٠ .

( ) ٧٨٨ ١٨٥٠ ، وزير داخلية منا ١٨٢٢ ، رئيس وزراء بريطانيا لأربعة شهور في ١٨٣٤ ٥٠ . ومؤسس حزب المحافظين الحديث .

"Peel, Sir Robert," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(22)Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 266.

(٣) ٨٧٥ ١٨٣٧) ملك بريطانيا العظمى وايرندا ٨٣٠ ١٨٣٧ ، خلف أخاه الملك جورج الرابع ٨٢٠ ١٨٣٠) الذي عرف بانغماسه بالملذات . شهد عهدُه تشريع قانون الفقراء وتحديد عمالة الأطفال وإلغاء عبودية .

"William IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(24) Porritt, Op. Cit., P.90.

(25) Anthony Wood, Nineteeth Century Britain 1815-1915, London, 1960, P.450.

(٦) هم طائفة تتبع تعاليم جون كالفن Jean Calvin ٥٠٩ - ١٥٦٤).

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Godwin

(٧) ٧٥٦ - ١٨٣٦ ، صحفي ، فيلسوف وروائي سياسي إنجليزي، يعد من أوائل دعاة النفعية ودعاة الفلسفة الفوضوية . له كتاب العدالة السياسية) و هجوم على النظم السياسية) عام ١٧٩٣ .

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Godwin

(٨) ٧٤٨ ١٨٣٢ ، فيلسوف ومشرع إنجليزي، من دعاة الفلسفة الواقعية القانونية له مشروع هندسة السجون، من كتبه أصول الشرائع ، الذي ترجمه للعربية احمد فتحي زغلول، وطبع في القاهرة بمجلدين بالمطبعة الأميرية .

http://en.wikipedia.org/wiki/Jeremy_Bentham

(٩) ٧٦٩ ١٨٥٢ ، جنرال بريطاني، عرف بإلحاقه الهزيمة بنابليون بونابرت في معركة واترلو الشهيرة ١٨١٥ . أصبح رئيسا للحكومة ٨٢٧ ١٨٣٠)

http://en.wikipedia.org/wiki/Wellington

(١٠) محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، بغداد ٩٨٥ ص ٢ ٣٠ . يراجع للإطلاع على تفاصيل عن هذه المجزر :

http://www.peterloopoets.com

(١١) ٧٥٧ ١٨٣٦ ، ملك فرنسا ٨٢٤ ١٨٣٠ ، أكره على التنازل عن العرش عاشَ في بريطانيا ٧٩٥ ١٨١٤). أثار ولاؤه لكنيسةِ الكاثوليكية في روما والأرستقراطية معارضةً عظيمة أدت إلى اندلاع ثورة تموز ١٨٣٠ أجبر على التنازل العيش ثانيةً في بريطانيا منفي . وعاش على الكفاف في أواخر أيامه

"Charles X," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(١٢) ٧٧٣ ١٨٥٠ ، ملك فرنسا ٨٣٠ ١٨٤٨ ، شهدت سَنَوات حكمه الأخيرة فسادا عاما، وحينما حاول كسب ود العناصر الديمقراطية والاستبدادية معا خسر الجانبين ، أعلنت ضده ثورةِ ١٨٤٨ تشكيل الجمهوريةِ الثانيةِ ١٨٤٨ ٥٢) وصعود لويس نابليون الإمبراطور نابليون الثالث ، فعاش وعائلته بعد تنازله في بريطانيا .

"Louis Philippe," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(١٣) بكري، المصدر السابق، ص ٥٧ .

(١٤) عدي محسن غافل الهاشمي، الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري ٨٣٧ ٩٠١ ، أطروحة دكتوراه، كلية لتربية، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦ ص ٣ .

(35) http://en.wikipedia.org/wiki/Arthur_Wellesley,_1st_Duke_of_Wellington

(١٦) ٧٩٢ ١٨٧٨) سياسي وبرلماني بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب المحافظين ٨١٣ ١٨٦١ ، وزير الداخلية ٨٣٩ ١٨٤١ ، رئيس الوزراء ٨٤٦ ١٨٥٢ ، وزير الخارجية ٨٥٢ ١٨٥٣ ، وزير المستعمرات ٨٥٥ ، وزير الخارجية ٨٥٩ ١٨٦٥ ، ثم رئيس الوزراء ٨٦٥ ١٨٦٦).

http://en.wikipedia.org/wiki/Joen Russell

(٧) بايلي، المصدر السابق، ص ١٩ .

(38) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 670-671.

(٩) صبري، المصدر السابق، ص ٧٣ ٧٥ .

(١٠) هيز، الثورة الصناعية، ص ٤٢ ٤٣ ؛

Gammage, Op. Cit., P. 26.

(١١) كل باون أو جنيه إسترليني يعادل ٢٠ شلن .

(١٢) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ٥ ١٦ .

(43)Wilding and Laundy, Op. Cit., P.536.

(44) Wood, Op. Cit., P.452.

(45) J. Saville, The British State and the Chartist movement, Cambridge, 1987, PP. 36-38; Wood, Op. Cit., p. 420.

(١٦) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، الا اريخ الأوربي الحديث ٨١٥ ٩٣٩ ، الموصل ٩٨٢ ص ١٩ .

(١٧) آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ٧٨٩ ٩٤٥ ، ترجما : سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين ، بغداد ١٩٩٢ ، الجزء الثاني، ص ٨٧ ٨٨ .

(١٨) د . مكنزي، الأحزاب السياسية في بريطانيا، تلخيص وعرض : محمد مصطفى عطا، القا هرة، بلا تاريخ، ص ١٧٠ .

(١٩) بايلي، المصدر السابق، ص ٢١ .

(١٠) هيز، الثورة الصناعية، صر ٤٥ ٤٦ .

(51) Saville, OP. Cit., P. 38.

(52) Ibid., P.38.

(53) http://www.history.Chartism.

يراجع كذلك : علي جبر حسن، الحركة الجارتية في بريطاني ٨٢٨ ٨٥٢ ، رسالة ماجستير، كلية الآدا – جامعة بغداد ٢٠٠٦ .

(٤) ٧٩٤ - ٨٥٥ ، محامي ايرلندي بروتستانتي، إصلاحا في الوقت نفسه، فقد استهجن العشور " وسلطة الكنيس . في عا ١٨٣٢ انتخب عضواً في البرلمان . وأصبح أوكونور ناشطاً في الحركة الجارتية . لكنه نتقد وليم لوفيت وهنري هيثرنتون، هدد بالعنف إن لم يقم البرلمان تشريع النقاط الست للميثاق . فاستبعد من خطة الاجتماع الحاشد الذي نظمته رابطة عمال لندن . آلان بالمر، المصدر السابق، ج ٢ ، ص ١٤٩ ؛

http://www.AskJeeves.com ; http://books.google.com

(55) Chartism, Copyright C 1994-2000, Encyclopedia Britannica, Inc.

(56) P.W. Slosson, The Decline of the Chartist Movement, New York,1991, P. 77 .

(57) L.C.A. Knowles, The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain the Nineteenth Century, London, 1958, P.133.

(٨) ٨٠٠ - ٨٧٧ ، درس في مدرسة دينية محلية متزمت ؛ عمل في شبابه شركة لصناعة الأثاث في لندن . التقى بعد ذلك الراديكاليين هنري هيثرنتون وجون كليف عرا أفكار روبرت أوين الاشت راكيه ، فاعتنقها بدلا عن معتقداته الدينية الإصلاحيا ، في ١٨٣١ أسس رابطة مناوئة لميليشيا لندن . وتبنى شعار لا

تصويت ، لا بندقية ". وحققت حملته نجاحاً كبيراً، حقق انتصارا حين قررت السلطات التخلي عن فكرة سحب أسماء قوات الميليشيا ". أصبح شخصية وطنية . في حزيران ١٨٣٦ أسهم في تأسيس رابطة عمال لندن (LMWA) ، وصار زعيماً لحركة الميثاق .

http://www.cornwall-calling.co.uk/famous-cornish-people/lovett.htm

([59]) http://www.chartists.net/Gammage-s-index.htm

([60]) Lytton Strachey, Queen Victoria, Chatto and windus, London, 1951, P.152; Encyclopedia international , New York, 1965, P.269.

([1]) سيتم الإشارة له في دراسة مستقلة للإصلاحات الاجتماعية للبرلمان .

([2]) عدي محسن الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٩ .

([3]) ٨٠٥ ١٨٦٤ . صحفي ورئيس تحرير ، تأثّرَ بالكاتبِ الاشتراكي بابوف، وهو أحد رموز الحركة الجارتية، تعرض للحبس ١٨ شهرا ، حين أخرجَ من السجن وَجدَ صعوبة في الاستمرار في العَمَل مَع زميله أو ونور بسبب خلاف فكري . يراجع لمزيد من التفاصيل :

http://www.historyhome.co.uk/peel/people/obrien.htm

([64]) Savilla, OP. Cit., P.55.

([5]) ٨٠٩ ١٨٩٨ ، أحد رموز حزب الأحرار ورئيس وزراء بريطانيا ربع مرات ٨٦٨ ٤ ١٨٨٠ ١٥ ١٨٨٦ ٨٩٢ ١٤). صاحب مشروع الحكم الذاتي في أيرلندة، عرف بتنافسه الشديد مع زعيم حزب المحافظين بنيامين دزرائيلي . Benjamin Disraeli .

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Gladstone

([6]) (Edward George Geoffrey Stanly) ٧٩٩ ١٨٦٩ ، زعيم ورجل دولة بريطاني محافظ، دخل البرلمان منذ ١٨٢٠، صبح سكرتير شؤون ايرلندا منذ ١٨٣٠ ، والتحق بالوزارة عام ٨٤٠ ، صار رئيسا للوزراء ثلاث مرات ١٨٥٢ ٨٥٨ ١٨٥٩ ٨٦٦ ١٨٦٨ .

http://en.wikipedia.org/wiki/Edward_Smith-Stanley,_14th_Earl_of_Derby

([7]) ٨٠٤ ١٨٨١) سياسي وبرلماني بريطاني محافظ، من أسرة يهودية يطالية الأصل، لكنه نشأ مسيحيا، عضو في مجلس العموم منذ ٨٣٧ ، وزير الخزانة للسنوات ١٨٥٢ ١٨٦٦ ١٨٦٨ ، رئيس الوزراء مرتين ١٨٦٨ ٨٧٤ ١٨٨٠ .

"Benjamin Disraeli, Earl Of Beaconsfield", Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

([68]) Edward P. Cheney, A Short History of England, London, 1945, PP .660-662.

(69) Mathiot, Andre, the British political system, California, 1958, P. 54.

(70) Ibid., P. 54.

([1]) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى جدولي وود : يقارن :

Wood, Op. Cit., P. 452; P. 453

([2]) سهيلة شندي عوان البدري، غلادستون والقضية الايرلندية ١٨٦٨ - ١٨٩٤ ، أطروحة دكتورا ، جامعة بغداد، كلية الآداب ٢٠٠٥ ص ٥ ٢٦ .

([3]) حمدو طماس، اهم الاحداث التاريخية ١٦٨٠ ق م - ١٩٩٣ م، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ٢٩٩ .

([4]) بايلي، المصدر السابق، ص ٢٨ ؛ سهيلة البدري، المصدر السابق، ص ٤ ٥ .

([75]) Evans, OP. Cit., P. 232.

([76]) Wilding and Laundy, Op. Cit., P.643.

[٧٧] محمد مبروك نافع ، أوربا في القرن التاسع عشر، د بعة الثاني ، مصر ٩٢٩ ، ص ٧١ .

[٧٨] يراجع للتفاصيل : المصدر نفسه، ص ٧١ ؛

Wood, OP. Cit., P. 319.

[٧٩] سهيلة البدري، المصدر السابق، ص ١٢ .

[٨٠] محمد قاسم و حسين حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في وربا، القاهرة ٩٢٥ ، ص ٢٨ .

([81]) Lipson, Op. Cit., P. 162; Copyright©1994-2000, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

([82]) Wilding and Laundy, Op. Cit., P.537.

([83]) Wood, OP. Cit., P.319.

[٤] الجدول من عمل الباحث بالاس ناد إلى جدولي وو : يقارن :

Wood, Op. Cit., P. 452; P. 453

[٥] يراجع للاطلاع على تفاصيل مهمة : جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، الطبعة الثاني ، ج زء الأول ، مصر ٩١١ ، ص ٩٤ ؛ سهيلة شندي، المصدر السابق، ص ٠ ٢ .

[٦] روبرت آرثر تالبوت كاسكوين – سيسل (Robert Arthur Taalbot Gascoyne - Cecile) الشهير باللورد سالزب ري، ٨٣٠ ٩٠٣) سياسي وبرلماني بريطاني محافظ، عضو البرلمان ٨٥٣ – ١٨٦٧ ، و ر شؤون الهند ٨٦٦ - ١٨٦٧ ، وزير الخارجية ٨٧٨ ١٨٨٠ ، زعيم حزب المحافظين بعد وفاة دزرائيلي عا ٨٨١ ، رئيس الوزراء ٨٨٥ ١٨٨٦ ٨٨٦ ١٨٩٢ ٨٩٥ ١٩٠٢).

"Salisbury, Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil, 3rd Marquess of," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

([87]) E. F. Lipson, The Economic History Of England, London, 1961, Vol. II, P. 165-167; "Salisbury, Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil, 3rd marquess of, Earl Of Salisbury, Viscount Cranborne, Baron Cecil Of Essendon", Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition..

[٨] أرشيبالد فيليب بريمورز روزبري (Archibald Philip Primrose Rosebery : ٨٤٧ ١٩٢٩) سياسي بريطاني، رئيس الوزراء البريطاني مرة واحدة آذار ٨٩٤ – حزيران ١٨٩٥ ، أثبت خبرة كبيرة في حل بعض النزاعات الداخلي .

"Rosebery, Archibald Philip Primrose, 5th earl of", Copyright© 1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

[٩] ١٨٤٨ ١٩٣٠) برلماني ، دبلوماسي بريطاني محافظ، وهو ابن أخت سالزبوري، وزير الخارجية ٩١٦ - ١٩١٩) عرف بوعده الشهير الذي منح اليهود حق تأسيس الدولة في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، ، زير أول في ايرلندة ٨٨٦ ١٨٩٢) وعارض خلالها الحكم الذاتي لايرلندة، رئيس وزراء ٩٠٢ – ١٩٠٥ .

"Balfour, Arthur James Balfour, 1st earl of, Viscount Traprain", Copyright© 1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

[١٠] يراجع للاطلاع على أوضاع تلك المرحلة : ربيع الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٥ ٢ .

(٩١) ٨٣٦ - ٩٠٨) برلماني ودبلوماسي بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب الأحرار منذ سنة ٨٦٨، وزير الدفاع ٨٩٢ - ١٨٩٥) زعيم حزب لأحرار منذ ١٨٩٨. رئيس الوزراء ٩٠٥ - ٩٠٨).
"Campbell-Bannerman, Sir Henry", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(92) Wood, op.cit., P.410.

(٩٣) هيز، التاريخ الأوربي، ص ٢٧ ٢٨.

(٩٤) ٨٥٢ - ٩٢٨) سياسي ورجل دولة بريطاني، صار عضوا في مجلس العموم عن حزب الأ حرار ٨٨٦ ١٩١٨، ٩٢٠ ٩٢٤، وزير الداخلية ٨٩٢ ١٨٩٥، وزير الخزانة ٩٠٥ ١٩٠٨)، رئيس الوزراء مرتين ٩٠٨ ١٩١٥، ٩١٥ ١٩١٦ حكومة قومية.
"Asquith, H H., 1st Earl Of Oxford And Asquith, Viscount Asquith Of Morley", Copyright© 1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(٩٥) ٨٦٣ - ٩٤٥، سياسي بريطاني، بدأ حياته محامياً، تقلد عدة حقائب وزارية، أهمها لخزانة ٩٠٦ ١٩١٦، الحربية بضعة أشهر ١٩١٦، رئيس للوزراء مرتين ١٠ كانون الأول ١٩١٦ - ١٠ كانون الثاني ١٩١٩، ١٠ كانون الثاني ١٩١٩ - ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ حكومة ائتلافية مع المحافظين). قاد بلاده للانتصار في الحرب العالمية الأولى، كما شارك في مفاوضات الصلح في باريس ١٩١٩.
"Lloyd George, David, 1st Earl of Dwyfor", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(٩٦) يراجع للإطلاع على محتويات الميزانية ا ا ة راضاة: ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ٥ ١٣.

(97) http://www.answers.com/topic/unearned-increment

(98) Andre Maurois, The Edwardian Era, New York, 1933, PP. 311-312.

(٩٩) تأسس الحزب سنة ٩٠٦، ودخل إلى البرلمان بعد الحرب العالمية الأولى. شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية ٩١٤ ٩٤٠، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٥ ص ٢٨.

(١٠٠) صبري، المصدر السابق، ص ٨١.

(101) Maurois, Op. Cit., P.349.

(١٠٢) ٨٦٥ ١٩٣٦) ا بن الثاني لملك إدوارد السابع، توج ملكا عام ٩١٠، تمسك بالدستور ولم يتدخل في الأمور السياسية، إلا في مرات قليلة وباقتراح من مستشاريه الدستوريين ومنذ ـــــ ا قانون الإ صلاح البرلماني لعام ٩١١، وقانون الحكم الذاتي لعام ٩١٤، نال احترام الشعب بسبب زيارا ته المتكررة للجيش البريطاني في جبهات الحرب العالمية الأولى.
George V, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(١٠٣) يراجع للإطلاع على مجريات المؤتمر وموقف تشرشل فيه: محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطا ية حتى عام ٩٤٥، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٧ ١١.

(١٠٤) صبري، المصدر السابق، ص ٨٢ ٨٣؛ بايلي، المصدر السابق، ص ٢ ٣.

(١٠٥) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ٠ ١١. يراجع رفة مكونات مجلس اللوردات: الملحق ا.

(106) G, P. Gooch, Studies in Diplomacy and statecraft, London, 1943, P. 89.

(107) "The New Encyclopædia Britannica", Vol. IX, P. 162.

([108]) Wood, Op. Cit., P.177; Hayes, C. J., A Political and cultural History of Modern Europe, New York, The Macmillan Company, 1939, Vol. II, P. 481.

نود الإشارة إلى أن الفصل الخاص بالثورة الصناعية من هذا الكتاب، ترجمه الأستاذ أحمد عبد الباقي، إلى العربية، وقد اعتمدنا عليه أيضا في هذا البحث .

([109]) Hayes, Op. Cit., PP. 484-485.

([110]) Gooch, Op. Cit., P. 34.

منذ تأسيس مجلس العموم ظلت رواتب أعضائه تدفع من الناخبين في دوائرهم الانتخابية بوصفهم هم الذين كلفوهم بهذه المهمة، فكانت المقاطعات تدفع أربع شلنات لكل عضو يوميا، وشلنان للقصبات، أما كمبردج فكانوا يستلمون شلنا واحدا يوميا . أيرون الكسندر، الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة محمد الهادي شيري وآخرون، بلا معلومات، ص ٨٠ .

([111]) ورد في القانون : في النية استبدال مجلس اللوردات القائم في الوقت الحالي بمجلس ثان يقوم على أساس شعبي بدل الوراثي . لكن لا يمكن تنفيذ هذا على الفور". مقتبس في : بايلي، المصدر السابق، ص ٧٤ .

([112]) المصدر نفسه ، ص ٤٣ - ٤٦ ؛

Wood, Op. Cit., PP. 420-421.

([113]) ٨٦٧ ١٩٤٧) برلماني ورجل دولة بريطاني، عضو في مجلس العموم ممثلاً عن حزب المحافظين منذ ٩٠٨ ، رئيس هيئة التجارة ٩٢١ ، وزير الخزانة في حكومة بونارلو ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، رئيس الوزارة لمرتين ٩٢٣ ٩٢٤ ، ٩٣٥ - ١٩٣٧).

Baldwin, Stanley, 1st Earl Baldwin Of Bewdley, Viscount Corvedale Of Corvedale, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

([114])D.E.Butler,The Electoral system in Britain since1918, oxford, 1963, PP. 27-29.

([115]) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ٨١ ٨٣ .

([116]) Butler, Op. Cit., 30-31.

([117]) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ٨٥ .

([118]) ٨٦٦ ١٩٣٧) برلماني ورجل دولة بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب العمال وزعيم الحزب منذ ٩٠٦ ، رئيس الوزراء أربع مرات، ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤ - ٤ تشرين الثاني ٩٢٤ ، ٨ حزيران ٩٢٩ - ٢٤ آب ١٩٣١ ، ٢٥ آب ١٩٣١ – تشرين الثاني ١٩٣١ ، و ٥ تشرين الثاني ١٩٣١ - ٧ حزيران ١٩٣٥).

MacDonald, Ramsay, Copyright ©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

([119]) Butler, Op. Cit., PP. 59-61.

([120]) Statute of Westminster, Copyright© 1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

([121]) يراجع لمزيد من التفاصيل : ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ١٠١ .

([122]) بايلي، المصدر السابق، ص ص ٢٦ ٢٧ .

([123]) ربيع الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٠٤ ٠٧ .

[٢٤]) ٨٩٤ - ١٩٧٢ ' ٠ كانون الثاني ٩٣٦ - ١ كانون الأول ٩٣٦ ، ب ر أبناء الملك جورج الخامس، أمير ويلز ، عمل سفيراً لوالده فزار بين سنتي ٩١٩ - ١٩٢٥ ٤٥ دولة، منذ ا عا ١٩٣٣ تعرف على السيدة سمبسون ا تنازل عن العرش لأخيه جورج السادس وعاش في باريس حتى وفاته .

"Edward VIII," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999.

[٢٥]) ٨٩٥ ١٩٥٢ ' ٩٣٦ ١٩٥٢) الابن الثاني للملك جورج الخامس ، إمبراطور الهند ٩٣٦ - ١٩٤٧ ا ، أول ملك بريطاني يقو ا رة الولايات المتحدة عا ٩٣٩ ، نال احترام شعبه في سنوات الحرب لتفانيه من اجل البلاد على حساب صحتا ، لم يخلف ولدا فورثت العرش ابنته الكبرى أليكسندرا ميري إليزابيث ا ثاني .

George VI,Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

[٢٦] يراجع للإطلاع على القصة كاملة : محمد يوسف القريشي، المصدر السابق، ص ١٦ ١٨ ا .

[٢٧]) ربيع الموسوي ، المصدر السابا ، ص ١٩ ' .

[٢٨]) ٨٧٤ - ١٩٦٥ ا) عسكري وسياسي بريطاني خدم في كوبا وإفريقيا ٨٩٨ - ١٩٠٠ ا) و سر في حرب البوير لكنة نجح في الفرار ، انتخب عضواً في البرلمان ممثلاً للمحافظين ١٩٠٠ ا ، لكنه ا نتمي لى ا حرار عا ١٩٠٤ ا ، ثم تحول سنة ١٩٢٢ ا إلى المحافظين ، وزير لمالية ٩٢٤ ١٩٢٩ ا ، وزير البحرية من ١٩٣٩ حتى ألف الوزارة القومية في ١٠ أيار ٩٤٠ ، عاد رئيسا للوزراء ٩٥١ ١٩٥٥ ا). خيري حماد، مقدمة مذكرات ونستن تشرشل، ترجمة : خيري حماد، بيروت ٩٦١ ، ص ' .

[٢٩]) محمد يوسف القريشي، المصدر السابق، ص ٦٩ ا .

[٣٠]) ٨٨٨ ١٩٦٥ ا ، رجل دولة بريطاني وبرلماني عمالي، كان عضوا بارزا في بلدية لندن، عضو مجلس العموم منذ ١٩٢٩ ا ، وزير النقل ٩٢٩ ١٩٣١ ا ، وزير التموين ١٩٤٠ ا ، وزير الداخلية ٩٤٠ - ١٩٤٥ ا ، رئيس مجلس العموم ٩٤٥ ١٩٥٢ ا ، وزير الخارجية ١٩٥١ ا ، تقاعد سنة ٩٥٩ ، وصار عضو مجلس اللوردات بدرجة بارون غير وراثي .

Morrison, Herbert Stanley, Baron, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

[٣١]) لم يتم العمل بهذا النظام إلا سنة ٩٦٩ ، ومن الجدير بالذكر أن مرسوم الانتخابات المتعلق بالسماح للذكور بالاقتراع في عمر ١ ' سنة قد تم إقراره منذ سنة ١٦٩٥ ا . صادق حسن السوداني. محاضرات في تاريخ بريطانيا خلال العصر الفيكتوري .

(132) Butler, Op. Cit., P.98.

(133) Ibid., P.100.

[٣٤]) ٨٨٣ ١٩٦٧ ا) سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال منذ ١٩٢٥ ا ، نائب رئيس لوزراء ٩٤٢ - ١٩٤٥ ا) في وزارة تشرشل ا قو ا ية ثناء الحرب، ر أ س الو ا ر ء ٩٤٥ ١٩٥١ ا) وقامت حكومته بتأميم كثير من الصناعات ومؤسسات الخدمة الصحية القو ا ي ، استقال من زعامة لحزب سنة ١٩٥٥ ومنح لقب ايرل .

Attlee, Clement , 1st Earl Attlee of Walthamstow, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

[٣٥]) ربيع الموسوي ، المصدر السابا ، ص ٤٥ ٤٦ ' .

[٣٦]) بايلي، المصدر السابق، ص ٧ ٨ ؛

(137) Butler, Op. Cit., PP.124-137.

(٣٨) بايلي، المصدر السابق، ص ٧ ٨ . بلغ عدد أعضاء مجلس اللوردات سنة ١٩١١ ٦٢٢ لوردا، وأصبحوا سنة ١٩٤٨ ٩٤٠ لورد ٧٠٠ من المحافظين، وأراد آتلي أن يعين ٧٥٠ لورد جديد من أنصار الإصلاح .

Mathiot, Op. Cit., P. 255.

([139]) Butler, Op. Cit., P.218.

(140) Mathiot, Op. Cit., P.255.

([141]) Butler, Op. Cit., P.218.

(٤٢) يراجع للإطلاع على هذه الوزارات : الملحق رقم ( ).

(143) Mathiot, Op. Cit., P.254.

(٤٤) ربيع الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٤٥) مقتبس في : المصدر نفسه ، ص ج من المقدمة .